

٣٦ - متفرقة أخرى

- أ - تعميم بشأن ضرورة عرض الكتب المرسلّة من المحافظ إلى رئيس مجلس إدارة البنك في شأن النتائج النهائية للتفتيش على مجلس إدارة البنك في أول اجتماع له .
- ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .
- ١- تعميم رقم (٢/رب/٤٤/٩٧) بشأن خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .
- ٢- تعميم بشأن موائمة الشركات التابعة والفروع الخارجية للبنوك لمتطلبات عام ٢٠٠٠ .
- ٣- تعميم بشأن ضرورة قيام البنوك باستكمال وانهاء كافة الاجراءات لمتطلبات عام ٢٠٠٠ وذلك في موعد غايته نهاية عام ١٩٩٨ .
- ٤- تعميم رقم (٢/رب/٥٩/١٩٩٨) بشأن الدليل الارشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠م، والذي تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .
- ٥- تعميم رقم (٢/رب/٦٦/١٩٩٨) بشأن ضرورة قيام البنوك بالتجهيز الجيد لمرحلة الاختبار مع نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٩ وكذلك العمل على اعداد خطط للطوارئ لمواجهة مشكلة عام ٢٠٠٠م .

٦- تعميم بشأن ما تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠ م
المنبثق عن بنك التسويات الدولي بشأن خطة استمرارية العمل
للموامة مع عام ٢٠٠٠ م .

٧- تعميم رقم (٢/رب/٧٦/١٩٩٩) بشأن تفعيل الاجراءات
الاحترافية التي يقوم بها البنك لمواجهة عملية تغيير التاريخ
للالفية الثالثة .

٨- تعميم بشأن استعداد بنك الكويت المركزي بتغطية احتياجات
البنوك من السيولة كمقرض أخير وذلك في حال تعرض البنوك
لمشكلة بالسيولة لها علاقة بعملية تغيير التاريخ لعام ٢٠٠٠ م .

ج - قرارات مجلس الأمن .

١- تعميم بشأن قرار مجلس الأمن رقم ١٢٦٧/١٩٩٩ والمتضمن
تجميد الأموال والموارد المالية التابعة للطالبان .

٢- تعميم بشأن قرار مجلس الأمن رقم ١١٩٢/١٩٩٨ بالتعليق
الفوري للتدابير المتخذة بناء على قراري مجلس الأمن رقمي
٩٢/٧٤٨ و ٩٣/٨٨٣ حول تجميد الأموال والموارد المالية
للحكومة الليبية .

د - العملات المعدنية وأوراق النقد الوطنية .

١- تعميم بشأن ضرورة التأكد من سلامة الأوراق النقدية لدى
البنوك المحلية من التزييف .

٢- تعميم رقم (٢/رب/٥٧/١٩٩٨) بشأن عمليات سحب وايداع
أوراق النقد الوطني التي تقوم بها البنوك مع البنك المركزي .

٣- تعميم بشأن التأكيد على قيام البنوك بتوفير خدمة استبدال
العملات المعدنية بأوراق نقدية للعملاء .

٤- تعميم بشأن ضرورة قيام البنوك باستبدال العملات المعدنية بأوراق نقدية لعملائها دون تقاضي أية رسوم أو عمولات مقابل ذلك .

٥- تعميم رقم (٢ / رب، رب أ/١٨٩/٢٠٠٦) بشأن ضرورة التزام البنوك بأن يقتصر استخدام الأوراق النقدية في أجهزة السحب الآلي على تلك المفروزة من البنك المركزي .

هـ- تعميم بشأن اتخاذ الخطوات اللازمة نحو تكليف موظفين مؤهلين بالبنك للقيام بأعمال الإشراف والمتابعة والتنسيق بشأن تطبيق التعليمات والضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي .

و - تعميم بشأن عدم فتح أي حساب يتعلق بقضية الأسرى إلا بعد الرجوع إلى اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين .

ز - تعميم بشأن عدم استمرارية قيام البنوك بتقديم مسودة التقارير السنوية التي تتضمن أهم التطورات الاقتصادية خلال العام إلى البنك المركزي مستقبلاً .

ح - تعميم بشأن الاجراءات اللازمة التي تكفل حماية ووقاية العاملين بالبنوك وكذا الممتلكات بشتى أنواعها من مخاطر حوادث السطو المسلح .

ط - تعميم بشأن الخطوات اللازمة لتسهيل بيع وشراء اليورو اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١ .

ي - تعميم بشأن استخدام الرقم المدني في جميع المعاملات التي يتم تقديمها للعملاء .

ك - تنظيم تحويلات جمعيات النفع العام والمؤسسات الشعبية العاملة في مجال العمل الخيري .

- ١- تعميم بشأن ضرورة الالتزام بما يقضي به قرار مجلس الوزراء رقم (٨٦٨) لسنة ٢٠٠١ في شأن تنظيم تحويلات جمعيات النفع العام والمؤسسات الشعبية العاملة في مجال العمل الخيري .
- ٢- تعميم بشأن البيان الشهري عن عمليات التحويلات الخارجية التي تجريها جمعيات النفع العام والمؤسسات الشعبية العاملة في مجال العمل الخيري .
- ٣- تعميم مرفق به كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المؤرخ ٢٠٠٣/٩/٦ والمتضمن قائمة بجمعيات النفع العام ذات الطابع الخيري والمبرات الخيرية المشهورة من قبل الوزارة .
- ٤- تعميم مرفق به كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المؤرخ ٢٠٠٥/١٠/٢٤ والمتضمن إضافة أربع جمعيات نفع عام ذات طابع خيري .
- ل - تعميم بضرورة وجود قواعد وأسس تعيين وترقية الموظفين، وأن يكون فصل الموظف من العمل بناءً على تحقيق وأسباب مبررة لذلك .
- م - تعميم بشأن تطبيق نظام لتقييم أداء البنوك المحلية باستخدام أسلوب CAMEL .
- ن - تعميم بشأن تحديث نظام لتقييم أداء البنوك باستخدام أسلوب CAMEL .
- س- تعميم مرفق به كتاب حاكم سورية المركزي بشأن إصدار تعميم إلى كافة المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية حول عدم تنفيذ أي حوالات خارجية واردة من إحدى شركات الصرافة إلا في حالات معينة .

ع - تعميم إلى كافة البنوك وشركات الإستثمار بشأن قيام بنك الكويت المركزي بتكليف جهة خارجية متخصصة في فحص وتقييم أنشطة ونظم مصرفية ومالية معينة، وذلك للإنضمام إلى فرق التفتيش في الحالات التي يرى فيها البنك المركزي أن طبيعة المهمة تتطلب الإستعانة بمثل تلك الجهات .

ف - تعميم إلى جميع البنوك الكويتية بشأن إخطار البنك المركزي بنتائج التقييم الذي تجريه وكالات ومؤسسات التصنيف الدولية للبنوك الكويتية .

ص - تعميم رقم (٢/رب ، رب أ/٢٤٩/٢٠٠٩) بشأن موافاة قطاع الرقابة بتقرير ربع سنوي وسنوي برؤية إدارة البنك للأوضاع الحالية والمستقبلية .

ق - تعميم رقم (٢/رب ، رب أ/٢٥٦/٢٠١٠) بشأن موضوع فتح حسابات للبنوك الإيرانية مع البنوك الكويتية .

ر - تعميم بشأن إصدار دليل توصيات حوكمة البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

ش - تعميم إلى جميع البنوك الكويتية بشأن تمويل الزيادة في رأس المال .

ت - تعميم رقم (٢/رب، رب أ، رس، رس أ/٢٧٠/٢٠١١) بشأن عرض الجزاءات على الجمعية العامة للبنك .

ث - كتاب إلى اتحاد مصارف الكويت بشأن توضيح مفهوم تعميم بنك الكويت المركزي المؤرخ ٢٠١١/٢/٧ حول عرض الجزاءات على الجمعية العامة للبنك .

خ - تعميم رقم (٢/رب، رب أ، رس، رس أ، رت، رت أ، رص/٢٨٠/٢٠١٢) بشأن ضرورة قيام البنوك وشركات الاستثمار وشركات الصرافة بتوخي الحيطة والحذر والتأكد من هوية الأشخاص المتصلين بهم قبل إجراء أي تعامل معهم .

ذ - تعميم بشأن التأكيد على مضمون ما جاء بالتعميم المؤرخ ١٩٩٦/٨/١٣ بشأن ضرورة عرض الكتب المرسلّة من بنك الكويت المركزي في شأن النتائج النهائية للتفتيش على مجلس الإدارة خلال فترة أقصاها ٤٥ يوم من تاريخ إرسال تلك الكتب .

ض - تعميم رقم (٢/رب، رب أ/٢٨٦/٢٠١٢) بشأن تواجد مندوبي البنوك في بعض الوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية لتعريف العملاء بالمنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك .

ظ - تعميم رقم (٢/رب، رب أ/٣٠٧/٢٠١٣) إلى جميع فروع البنوك الأجنبية العاملة في دولة الكويت بشأن إسناد مهام وأعمال مدراء الفروع في حال غيابهم.

غ - تعميم بشأن مشروع تطبيق الآيبان في دولة الكويت .

أ-أ - تعميم بشأن استثناء جمعية الهلال الأحمر الكويتي من موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لكافة التحويلات المالية التي تقوم بها الجمعية للخارج .

ب-ب - تعميم بشأن عدم قبول إيداع أية أموال نقدية من قبل المبرات الخيرية في حساباتها المصرفية إلا بموجب موافقة كتابية مسبقة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

ج-ج - تعميم بشأن قائمة الجمعيات الخيرية التي سبق التصريح لها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بفتح حسابات مصرفية بأسمائها لدى البنوك والتعامل عليها بالإيداعات النقدية.

د-د - تعميم رقم (٢/رب، رب أ/٣١٤/٢٠١٩) بشأن تلاوة بيان الجزاءات المالية وغير المالية على الجمعية العامة للبنك مع موافاة بنك الكويت المركزي مع محضر اجتماع الجمعية العامة بقرص ممغظ (CD) يحتوي على تسجيل مرئي ومسموع لوقائع الاجتماع.

المحافظ

التاريخ : ٢٨ ربيع الأول ١٤١٧ هـ

الموافق : ١٣ أغسطس ١٩٩٦ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم إلى كافة البنوك المحلية

نشير إلى أحكام المادة رقم (٧٨) الفقرة (ج) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، والتي تقضي بأن « يدون البنك المركزي تقريراً شاملاً عن نتائج كل تفتيش يجريه على أي بنك أو مؤسسة. ويتضمن التقرير توصيات بالإجراءات التي يراها البنك المركزي مفيدة في تصحيح الأوضاع غير السليمة التي يكون قد كشف عنها التفتيش. ويرسل محافظ البنك المركزي نسخة من التقرير إلى رئيس مجلس الإدارة أو المدير في البنك أو المؤسسة التي أجرى عليها التفتيش » .

ويود البنك المركزي أن يؤكد على ضرورة قيام مصرفكم بعرض الكتب المرسله من المحافظ إلى رئيس مجلس إدارة مصرفكم في شأن النتائج النهائية للتفتيش على مجلس إدارة مصرفكم، وذلك في أول اجتماع لمجلس الإدارة لاحق لتاريخ استلام مصرفكم لتلك الكتب (١).

مع أطيب التمنيات ،،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

(١) صدر التعميم المؤرخ ٢٠١٢/٣/٦ والمدرج في البند (ذ) من هذا الفصل ليؤكد مضمون هذا التعميم وذلك بعرض النتائج النهائية للتفتيش على مجلس الإدارة خلال فترة أقصاها ٤٥ يوم من تاريخ إرسال تلك الكتب .

٣٦ - متفرقة أخرى .

أ - تعميم بشأن ضرورة عرض الكتب المرسله من المحافظ إلى رئيس مجلس إدارة البنك في شأن النتائج النهائية للتفتيش على مجلس إدارة البنك في أول اجتماع له .

المحافظ

التاريخ : ١٤ ربيع الآخر ١٤١٨ هـ

الموافق : ١٨ أغسطس ١٩٩٧ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم إلى كافة البنوك المحلية

رقم (٩٧ / ٤٤ / رب / ٢)

في ضوء الحاجة إلى موائمة أنظمة المعلومات المعمول بها حالياً لاستيعاب التعديلات المطلوب إدخالها على تلك الأنظمة والتي ستترتب على عملية تغيير التاريخ في أجهزة الحاسوب عام ٢٠٠٠ .

تجدون مرفقاً إطار عام لخطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ . وما يتعين اتخاذه من قبل المؤسسات المستخدمة لأنظمة المعلومات للتعامل مع النقاط الأساسية المرتبطة بهذا الموضوع، وذلك بهدف تطبيق خطة إدارية فعالة للموائمة مع متطلبات عام ٢٠٠٠ .

ونظراً لأهمية حل مشاكل الحاسوب لدى الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، فإنه يتعين موافقتنا بتقرير ربع سنوي موضحاً به التطورات التي تم إنجازها في سبيل تهيئة نظم المعلومات لدى مصرفكم بما يتواءم ومتطلبات عام ٢٠٠٠، وذلك إعتباراً من ١٩٩٧/٩/٣٠ .

مع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

(عملية إدارة مشروع عام ٢٠٠٠)

التعريف بالمشكلة :

في إطار تطوير أجهزة الحاسب الآلي وملحقاته، وأنظمة التشغيل والبرمجيات بحيث تتعامل مع التاريخ في سنة ٢٠٠٠، ونظراً لأهمية هذا الموضوع فيما يتعلق بالجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، فقد تم وضع إطار توضيحي بما يساعد تلك الجهات على وضع خطة فعالة للموائمة مع متطلبات عام ٢٠٠٠ .

ويشتمل هذا الإطار على ثلاث خطوات أساسية، وذلك على النحو التالي :-

أولاً : مراحل إدارة المشروع :

* مرحلة التعرف : (Awareness Phase)

يتعين في هذه المرحلة التعرف على مشاكل نظم المعلومات لدى المؤسسة المعنية وتخصيص الموارد اللازمة لإدخال التعديلات المطلوبة على تلك النظم مع تشكيل فريق عمل لبرنامج عام ٢٠٠٠ وتطوير استراتيجية عامة تشتمل على نظم معدة داخلياً، ومكاتب خدمات للأنظمة الموردة .

* مرحلة التقييم : (Assessment Phase)

ويتم خلالها تقييم حجم المشكلة وتفصيل مدى الجهود اللازمة لمعالجة متطلبات عام ٢٠٠٠. حيث يتم تحديد كافة الأجهزة، والنظم، والشبكات، وأجهزة الصرف الآلي، وأجهزة المعلومات الأخرى التي ستأثر بمشكلة تغيير تاريخ عام ٢٠٠٠. ويتعين أن تشتمل مرحلة التقييم على الأجهزة التي تعتمد على تقنية الرقائق الالكترونية مثل نظم الأمن والمساعد والخزائن (Vaults) .

* مرحلة التحديث : (Renovation Phase)

وتشتمل هذه المرحلة على تطوير وتحديث الأجهزة ونظم المعلومات بناءً على ما تسفر عنه مرحلة التقييم .

* مرحلة التصديق : (Validation Phase)

وتعتبر أهم وأخطر مرحلة من مراحل إدارة مشروع عام ٢٠٠٠، حيث يتم خلالها تجربة الأجهزة والنظم المطورة والتأكد من ملائمتها لمتطلبات عام ٢٠٠٠ .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

١ - تعميم رقم (٢/ب/٤٤/٩٧) بشأن خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

* مرحلة التطبيق : (Implementation Phase)

وهي آخر مرحلة يتم فيها تطبيق النظم الموائمة لمتطلبات عام ٢٠٠٠ .

ثانياً : المخاطر الخارجية التي يتعين أن تؤخذ بالإعتبار :

في هذا الجانب يتعين على إدارة مصرفكم البدء فوراً في النظر في النقاط التالية وذلك ضمن مشروع عملية التخطيط :-

- الإعتداد على الموردين (Vendors)

يتعين على مصرفكم في حالة اعتماده في نظم المعلومات على الموردين الخارجيين أن يبدأ فوراً في تقييم خطط مورديهم بشأن الإلتزام بمتطلبات عام ٢٠٠٠. كما يتعين التأكد من اشتمال العقود المبرمة معهم على إمكانية إدخال تعديلات مستقبلية لتتواءم مع عام ٢٠٠٠. كما يتعين على مصرفكم إيجاد وسطاء آخرين لتطوير نظمهم لعام ٢٠٠٠ إذا لم يتسع برنامج الموردين الأصليين للنظم للقيام بهذه المهمة بالوقت المطلوب، علماً بأنه عند تقييم التطوير والتعديلات التي تم إنجازها في تلك النظم، فإنه يتعين أن يتم ذلك بالتنسيق مع الموردين الأصليين لها .

- تبادل البيانات (Data Exchange)

وهنا يتعين على مصرفكم تقييم مدى المشكلة المرتبطة ببعض الأنواع من البيانات (التي تتأثر بتغير التاريخ) التي يتم تبادلها مع المؤسسات المالية الأخرى والعملاء والجهة الرقابية. وهو الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الوقت والجهد لتقييم مدى تأثير الحلول التي ستوضع لمشكلة عام ٢٠٠٠ على هذه النوعية من البيانات، بالتالي يتعين أن تتضمن خطة العمل مرحلة التجربة، كلما كان ذلك مناسباً، تبادل البيانات مع الجهة الرقابية، والعملاء، والمؤسسات المالية العالمية .

- العملاء التجاريين (Corporate Customers)

يتعين التأكد من أن عملاء مصرفكم من المقترضين الكبار (المعتمدين في أعمالهم على تقنية المعلومات) لديهم الخطط لتطوير أنظمتهم لتطويعها لعام ٢٠٠٠. كما يتعين على مصرفكم أن يأخذ بعين الاعتبار أن يشترط ضمن عقود التسهيلات التي يبرمها مع عملائه الكبار أن يقوم هؤلاء العملاء بتطوير نظم المعلومات لديهم للتوائم مع عام ٢٠٠٠، وهو ما يتعين معه كذلك أن يقوم مسؤولي الإئتمان أثناء إعداد الدراسة الإئتمانية الخاصة بهؤلاء العملاء أن يتم تقييم جهودهم في تطوير نظم المعلومات لديهم .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

١ - تعميم رقم (٢/ب/٩٧/٤٤) بشأن خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

ثالثاً : مواضيع تشغيلية أخرى :

- يرى بنك الكويت المركزي في هذا الجانب أنه يتعين الأخذ بعين الاعتبار المواضيع التالية عند التطرق للتخطيط لعام ٢٠٠٠ :-
- عند المفاضلة بين عملية تبديل أو تطوير نظم المعلومات الحالية، يتم الأخذ في الاعتبار التكلفة الحالية والمستقبلية لعملية التبديل أو التطوير .
- يتعين الحصول على العمالة التقنية الماهرة التي تكفل أن تسير إجراء عملية تطوير النظم لمتطلبات عام ٢٠٠٠ بخطى سريعة ودون مصاعب .
- في حالة وجود نية لعملية الإستحواذ أو الإندماج مع مؤسسة أخرى، فيتعين الأخذ بعين الاعتبار، ضمن الأمور الأخرى، موضوع مدى تطور جهود المؤسسة المعنية في عملية تأهيل النظم لديها لعام ٢٠٠٠ .
- في حالة وجود أعمال في وحدات خارجية (Remote or Overseas) فإنه يتعين التأكد من أن نظم المعلومات في تلك الوحدات مؤهلة لمتطلبات عام ٢٠٠٠ طالما أن تلك النظم مرتبطة مع النظم الرئيسية للمؤسسة المالية المعنية .
- يتعين على مصرفكم أن يجري تعديلات أو يتأكد من أن العقود التي يبرمها مع موردي نظم المعلومات له تتضمن مسؤولية هؤلاء الموردين على معالجة أية مشاكل قد تنشأ من عدم الموائمة مع عام ٢٠٠٠ .
- يتعين أن تتناول خطط عام ٢٠٠٠ موضوع السنة الكبيسة لعام ٢٠٠٠ وبالتحديد ٢٠٠٠/٢/٢٩ .

المحافظ بالوكالة

التاريخ : ٢٦ ذو الحجة ١٤١٨ هـ

الموافق : ٢٣ أبريل ١٩٩٨ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم إلى كافة البنوك المحلية

بالإشارة إلى تعميم بنك الكويت المركزي رقم (٢/رب/٤٤/٩٧) والمؤرخ ١٨/٨/١٩٩٧ والمرفق به الإطار العام المقترح من قبل بنك الكويت المركزي لخطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠م والذي يتضمن الإجراءات التي يتعين على المؤسسات المصرفية إتخاذها بهدف تطبيق خطة إدارية فعالة للمواءمة مع متطلبات عام ٢٠٠٠م .

وعلى الرغم مما تشير إليه المعلومات التي موافقتنا بها بصفة دورية من قيام مصرفكم بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإنجاز بعض مراحل تطوير نظم المعلومات لديه لمواجهة تلك المتطلبات، إلا أنه من الأهمية العمل على سرعة الإنتهاء من تهيئة نظم المعلومات لدى مصرفكم لتتواءم ومتطلبات عام ٢٠٠٠م .

وفضلاً عما تقدم، فإنه في حالة وجود شركات تابعة بالخارج أو فروع ومكاتب تمثيل خارجية، فإنه يتعين على مصرفكم التأكد من أن تلك الوحدات ملتزمة بالمواءمة مع متطلبات عام ٢٠٠٠م، على أن يتم إخطار بنك الكويت المركزي بتطورات هذا الموضوع ضمن التقرير الربع سنوي المطلوب من قبل مصرفكم بشأن التطورات التي تم إنجازها في سبيل تهيئة نظم المعلومات لديه .

مع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ بالوكالة

د. نبيل أحمد المناعي

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٢ - تعميم بشأن مواءمة الشركات التابعة والفروع الخارجية للبنوك لمتطلبات عام ٢٠٠٠ .

المحافظ بالوكالة

التاريخ : ٢٨ صفر ١٤١٩ هـ

الموافق : ٢٣ يونيو ١٩٩٨ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم إلى كافة البنوك المحلية

في إطار متابعة بنك الكويت المركزي للإجراءات المتخذة من قبل المؤسسات المصرفية للمواءمة مع متطلبات عام ٢٠٠٠م، وبالإشارة إلى تعميم بنك الكويت المركزي رقم (٢/رب/٤٤/٩٧) والمؤرخ ١٩٩٧/٨/١٨، والمرفق به الإطار العام المقترح من قبل بنك الكويت المركزي لخطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠م .

والحاقاً للتعميم المؤرخ ١٩٩٨/٤/٢٣ حول ضرورة تأكيد مصرفكم من التزام الشركات التابعة بالخارج أو الفروع ومكاتب التمثيل الخارجية في حالة وجودها، بالمواءمة مع متطلبات عام ٢٠٠٠م .

فإنه لما كان من الأهمية بمكان قيام المؤسسات المصرفية باتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تحقيق المواءمة مع متطلبات عام ٢٠٠٠م في الوقت المناسب، فإن بنك الكويت المركزي يرى أنه من الضروري مراعاة العمل بما يلي :

(١) يتعين على مصرفكم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والمناسبة لاستكمال وإجراء التعديلات لكافة التطبيقات الرئيسية والفرعية لنظم الحاسب الآلي في موعد أقصاه نهاية عام ١٩٩٨، كما يتعين على مصرفكم الانتهاء من إجراءات الاختبارات الكاملة لتلك التطبيقات مع انتهاء الربع الأول من عام ١٩٩٩ .

٣٦- متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٣- تعميم بشأن ضرورة قيام البنوك باستكمال وانهاء كافة الاجراءات لمتطلبات عام ٢٠٠٠ وذلك في موعد غايته نهاية عام ١٩٩٨ .

٢) تكليف مراقبي الحسابات الخارجيين لمصرفكم بفحص مدى جاهزية مصرفكم للمواءمة مع متطلبات عام ٢٠٠٠م وموافاة البنك المركزي بتقرير عن ذلك يتضمن رأيهم حول جاهزية البنك وذلك خلال العام الحالي، كما يتعين أن يتضمن تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين عن الحسابات المالية الختامية لعام ١٩٩٨، رأيهم حول جاهزية مصرفكم لعام ٢٠٠٠م .

مع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ بالوكالة

د. نبيل أحمد المناعي

نائب المحافظ

التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٨ هـ

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم إلى كافة البنوك المحلية

رقم (٢/رب/٥٩/١٩٩٨)

إحاقاً لتعاميم بنك الكويت المركزي بشأن متابعة الإجراءات المتخذة من قبل المؤسسات المصرفية والمالية لتهيئة أنظمة المعلومات المعمول بها حالياً لاستيعاب التعديلات المطلوب إدخالها على تلك الأنظمة، والتي ستترتب على عملية تغيير التاريخ في أجهزة الحاسوب عام ٢٠٠٠ م .

تجدون مرفقاً صورة مما تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠ م (Joint Year 2000 Council) المنبثق عن بنك التسويات الدولي، بشأن الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠ م، حيث يرى بنك الكويت المركزي أن ما جاء في هذا الدليل يشكل أساس جيد يتعين أن يعتمد عليه مصرفكم في تقييم مدى مواءمة أنظمتهم ودرجة الاستعداد لمواجهة متطلبات عام ٢٠٠٠ م .

مع أطيب التمنيات ،،،

نائب المحافظ

د. نبيل أحمد المناعي

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٤ - تعميم رقم (٢/رب/٥٩/١٩٩٨) بشأن الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠ م، والذي تحرر من المجلس المشترك لعام

٢٠٠٠ م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .

Supervisory Guidance on the Independent Assessment of Financial Institution Year 2000 Preparations

JOINT YEAR 2000 COUNCIL

Basle Committee on Banking Supervision
Committee on Payment and Settlement Systems
International Association of Insurance Supervisors
International Organization of Securities Commissions

**Bank for International Settlements
June 1998**

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .
٤ - تعميم رقم (٢/ب/١٩٩٨/٥٩) بشأن الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠م، والذي تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .

Supervisory Guidance on the Independent Assessment of Financial Institution Year 2000 Preparations

Introduction

Following work carried out by its individual parent committees, the Joint Year 2000 Council has decided to take additional steps to promote Year 2000 preparedness globally. It is therefore issuing this “ Supervisory ” Guidance on the Independent Assessment of Financial Institution Year 2000 Preparations”, which is adapted from guidance developed by one of its parent committees, the Basle Committee on Banking Supervision. It is hoped that this guidance will move supervisors from a level of general awareness of the problem to a specific, concrete programme of action for overseeing Year 2000 readiness, both on an individual financial institution basis and on a system-wide basis. In addition, the parent committees of the Council encourage supervisors to determine that financial institutions have established realistic target dates for completing specific steps of the conversion process.

This document provides a structure for conducting an independent assessment of financial institution readiness related to the year 2000 ¹. Supervisory agencies in different countries typically utilise different methods for overseeing the activities of the institutions for which they have responsibility (for example, bank supervisors utilise examiners, external auditors, or a combination of the two, to provide independent verification of information provided by bank). The Council believes that the guidance contained in this document can be beneficial to examiners, auditors and others. The Council also believes that supervisors should consider conducting prudential interviews with senior management of financial institutions on this critical topic and that this guidance could form the foundation of

1 The guidance focuses on problems that similarly apply to all financial institutions. It does not deal with the specific problems of the different financial sectors. For instance, the insurance companies have to be aware of and to obviate the high risk of large insurance and reinsurance claims arising as a result of Year 2000.

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٤ - تعميم رقم (٢/ب/١٩٩٨/٥٩) بشأن الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠م، والذي تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .

such discussions. Finally, supervisors should consider sharing this guidance with their financial institutions in order to help them in their own internal evaluations of action plans.

With regard to the specific issue of Year 2000, no supervisor has the ability to make certain that problems will not occur due to the millennium change. Each financial institution bears responsibility for its own systems. However, supervisors should be able to assess whether the steps being taken by a financial institution to achieve Year 2000 readiness appear to be reasonable and prudent. Supervisors need to follow up quickly with those institutions that are viewed to be inadequately addressing the Year 2000 problem .

As outlined in such documents as the September 1997 paper issued by the Basle Committee: “ The Year 2000: A Challenge for Financial Institutions and Bank Supervisors ”, the wide range of Year 2000-related risks necessitates that management implement a targeted, multifaceted action plan to protect both the organisation and its shareholders. Addressing the Year 2000 issue consists of several important elements. These elements fall into seven broad categories: (1) developing a strategic approach (2) creating organisational awareness; (3) assessing actions and developing detailed plans; (4) renovating systems, applications and equipment; (5) validating the renovation through testing; (6) implementing tested, compliant systems; and (7) contingency planning. The following guidance is organised under these seven headings. The paper also contains a final section on miscellaneous issues as well as a list of resource documents issued by different supervisory authorities in various countries. These documents are referenced, as appropriate, in footnotes.

Supervisors should be particularly concerned about those financial institutions that have not completed the first three phases listed above by mid-1998 and are not well into the renovation phase. Supervisors should consider taking specific action against such institutions in order to underscore the serious impact such lack of preparations would have.

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٤ - تعميم رقم (٢/ب/١٩٩٨/٥٩) بشأن الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠م، والذي تحرر من المجلس المشترك لعام

٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .

It is imperative that those financial institutions, which may have give limited attention to this matter to date, begin immediately to take the necessary steps to achieve Year 2000 readiness. It is essential that senior management recognise that the Year 2000 is more than a technical issue and that they become involved in ensuring timely resolution of the situation. For many financial institutions that have not yet begun the Year 2000 renovation process, it may be impossible for the necessary changes to internal systems and external interfaces to be fully completed. Institutions that have not progressed sufficiently should focus on identifying and renovating those systems that are deemed to be “mission critical”². All financial institutions, regardless of their level of preparedness, need to prioritise work yet to be done and initiate a contingency planning process.

Methodology

The following procedures are designed to assist supervisors, auditors and others in determining whether an institution has an effective plan for identifying, renovating, testing and implementing solutions for Year 2000 processing. Several of the recommended questions will also allow the examiner or auditor to assess whether the institution has effectively coordinated Year 2000 processing capabilities with its customers, service providers, markets, vendors and payment systems counterparties. it should be noted that the list of questions provided in each chapter is not meant to be exhaustive. In many instances, more detailed guidance can be found in the referenced documents.

Questions posed by supervisors or auditors will not necessarily result in a clear affirmative or negative answer. Rather, the questions are designed to provide an analytical framework for arriving at a current assessment of the adequacy of a financial institution’s Year 2000 preparations. It is critical that verification of sufficient information to validate answers for each question be undertaken to the extent necessary. For example, supervisors should have access to copies of the

2 “ Mission critical ” systems are those that a financial institution needs to have operational in order to conduct its most basic functions (for example, determining customer balances). Each institution needs to determine which systems are mission critical and establish priorities for deployment of scarce resources.

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .
٤ - تعميم رقم (٢/ب/٥٩/١٩٩٨) بشأن الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠م، والذي تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .

action plan, other relevant internal documents and various elements of proof, where available³ (such as the dates of meetings, the names of officers responsible for various elements of the programme, etc.). Negative answers should be followed up thoroughly with senior management.

An overall assessment will provide supervisors with a means of prioritising follow up activities, including supervisory actions, and allocating resources appropriately. In determining the appropriate follow up activities, supervisors should consider the extent to which the institution's management is aggressively pursuing effective corrective actions and the likelihood that mission-critical systems will be ready on time. In recognition of the time-sensitive nature of correcting deficiencies, supervisory actions should be largely determined by the co-operation, responsiveness and capability of the institution's management and the amount of time remaining prior to the millennium change.

3 For the local operations of foreign organisations, it may be appropriate to substitute oral explanations of plans rather than requiring translations of such plans.

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .
٤ - تعميم رقم (٢/ب/٥٩/١٩٩٨) بشأن الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠م، والذي تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .

I. Developing a Strategic Approach

The importance of timely preparations for the millennium change requires establishing the Year 2000 project as a strategic objective of the financial institution with a high degree of involvement by senior management. There should be an assignment of clear lines of responsibility and accountability. A Year 2000 team should be established to oversee the programme on an institution-wide basis. The strategic objective should be clearly communicated to all staff. In addition, the institution's board of directors and senior management should be involved in assessing the resource implications of the Year 2000 and kept informed through regular reports on the status of Year 2000 preparations.

Examiners/ auditors should ask :

1. Has the financial institution clearly established the Year 2000 as a strategic objective?
2. Has the financial institution developed and documented a Year 2000 strategy? If so, has it been clearly communicated to all staff?
3. Has a senior-level executive been assigned explicit oversight responsibility for the financial institution's Year 2000 preparation efforts?
4. Has the financial institution established a Year 2000 group (Including the appropriate officers from various departments) to coordinate the preparations for the organisation as a whole, including at foreign operations? How is this group organised and who are its members?
5. Has the financial institution clearly assigned the responsibilities for dealing with various aspects (technical, operational, business line) of the year 2000 conversion? How has this been accomplished?
6. Are individuals with Year 2000 responsibilities able to devote sufficient time to the project to assure success?
7. Are status reports provided on a regular basis to the board of directors, senior management and all relevant personnel?

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٤ - تعميم رقم (٢/ب/٥٩/١٩٩٨) بشأن الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠م، والذي تحرر من المجلس المشترك لعام

٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .

II. Creating Organisational Awareness

An adequate response to the millennium problem requires the entire financial institution to be aware of the strategic importance of the problem. There must be an awareness of how the millennium change affects the various activities of the institution, both domestically and overseas. The financial institution must also realise that its activities depend on numerous other parties (for example, customers, correspondents, service providers) that must also be ready for the millennium change. The financial institution must be aware of the various supervisory requirements for Year 2000 preparedness established in each of the jurisdictions in which it operates. In order to make all personnel aware of the Year 2000 problem management should ensure that this issue is visible within the organisation and share its plans with all staff.

Examiners/ auditors should ask :

1. Does the financial institution's board of directors and senior management have a clear understanding of the Year 2000 problem?
2. Has the board and senior management taken steps to assure the risks associated with the Year 2000, including risks in operation centres, domestic and foreign branches, subsidiaries and counterparties, are being fully addressed?
3. Does the financial institution take into consideration Year 2000 issues when addressing possible changes to organisational structure to key business decisions such as mergers and acquisition? Is the financial institution aware of how competing priorities, including changes mandated by external regulatory or business environments, may affect its ability to achieve Year 2000 readiness?
4. Has the financial institution acknowledged that, where it holds customer assets, it has an obligation to ensure that those assets are properly protected from Year 2000 risk?

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٤ - تعميم رقم (٢/ب/٥٩/١٩٩٨) بشأن الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠م، والذي تحرر من المجلس المشترك لعام

٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .

5. Has the financial institution acknowledged the various major interdependencies with external parties, including customers, other financial institutions, central banks, utilities, exchanges, clearing-houses, service providers and vendors?
6. Is the financial institution aware of all supervisory benchmarks, target dates, and other sound practices identified for Year 2000 compliance in each jurisdiction in which it operates?
7. Does the financial institution regularly communicate with staff regarding the Year 2000 problem in order to make all personnel aware of the issue? Have personnel been given the opportunity to identify specific Year 2000 problems?
8. Are the financial institution's internal and external auditors involved in the Year 2000 process?

III. Assessing Actions and Developing Detailed Plans

A critical step for all financial institutions in addressing the year 2000 problem is the assessment of all areas and activities of the institution affected by the millennium change and the development of corresponding detailed plans to address conversion of the affected systems.

During the assessment phase, the financial institution must determine the size and complexity of the problem and detail the magnitude of the effort necessary to address the year 2000 issue. An adequate assessment will include consideration of relationships with third parties, including vendors whose products and services the institution uses, other financial institutions, clearing-houses and customers with whom it exchanges data electronically, and customers whose standing may be diminished by significant disruptions associated with the millennium change. The assessment must also go beyond information systems and include environmental systems that are dependent on embedded microchips (for example, security systems, vaults, telephones, faxes, heating/ cooling systems and elevators). The financial institution must make an inventory of all hardware and software in order to identify exposures and prioritise systems. This prioritisation will occur after a risk analysis of the various systems has been conducted.

The action plan will differ according to the size and complexity of the financial institution. The institution must identify the required resources (personnel, budget and external resources) needed to implement the action plan. The action plan should outline which systems will be replaced, upgraded or otherwise modified and what the conversion process will entail. The action plan should also include a concrete timetable for meeting each element of conversion⁴. This timetable will establish target dates against which to measure slippage in the implementation of the action plan. This timetable should include ample time for testing.

4 Example of completion targets are provided in several of the documents issued by national authorities contained in the bibliography at the end of this document. Targets will often vary by the size and complexity of the year 2000 issue as well as from country to country .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .
٤ - تعميم رقم (٢/ب/١٩٩٨/٥٩) بشأن الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠م، والذي تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .

Examiners/ auditors should ask :

1. Has the financial institution identified all systems, applications and equipment that could be affected by the millennium change? Has the institution identified critical business functions, taking into account the impact of failure due to Year 2000 problems?
2. Has this assessment included in-house systems, systems linked externally and all other systems with embedded computer chips?
3. Have target dates has been established for each element of the conversion process? What are the target dates established? Do they allow sufficient time for adequate testing and timely implementation?
4. Has the financial institution established strong monitoring of risk controls throughout the process to address the Year 2000 problem? Has the institution developed an appropriately detailed action plan to address the necessary conversions and potential resulting risks? Has the institution maintained sound internal controls over the software change process?
5. Has the financial institution addressed Year 2000 business risks with key markets, service providers, vendors and suppliers? For major dependencies, have trigger dates been established for obtaining alternative suppliers?
6. Has the financial institution discussed the Year 2000 problem with their major customers and counterparties and assessed whether customers will be able to meet their financial and informational obligations to the institution? Has year 2000 readiness been incorporated into the list of criteria for assessing the suitability of customers and counterparties?

7. Does the action plan establish realistic time lines with key benchmarks (for example testing, contacting customers regarding their readiness), including specific target dates, to be achieved in 1998, 1999 and thereafter ⁵?
8. Has the financial institution established a sufficient budget for Year 2000 conversion, taking into account the institution's unique characteristics? In addition, has the institution established a system for tracking utilized resources (expenses, internal and external personnel, technological equipment)? Has the institution included an assessment of its ability to secure the necessary resources to implement the action plan? Is the institution continuously evaluating its budget as events develop and hidden costs are discovered?

5 In order to achieve Year 2000 readiness within existing time constrains, financial institutions may find it necessary to use approaches that are less than optimal from a longer-run business operation perspective. In such instances, post-century date change plans will address replacing temporary fixes with more permanent ones.

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .
٤ - تعميم رقم (٢/ب/٥٩/١٩٩٨) بشأن الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠م، والذي تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .

IV. Renovating System, Applications and Equipment

In this phase, which is primarily of a technical nature, the necessary adjustments to the affected systems are made. Execution should be done systematically with priorities set in accordance with risk. There should be a system of “change management”⁶ in place. For financial institutions relying on outside servicers or third-party software providers, ongoing discussions to monitor vendor progress and adjust to internal schedules are critical.

It is important that, as problems arise in executing the action plan, they are promptly addressed and reported to the appropriate levels of management. The financial institution should continue to give highest priority to those activities that are considered mission-critical.

Examiners/ auditors should ask :

1. Is the action plan (with clear target dates) well under way and is progress being adequately monitored?
2. Have there been any significant changes to established target dates? Do such changes materially affect the ability of the financial institution to be ready in a timely manner?
3. Has management established a channel to maintain timely communications with the institution’s vendors and service providers to determine their progress toward implementing year 2000 solutions?
4. Does the financial institution have adequate assurances from and monitoring of the quality of process and timeliness of delivery from outside vendors and service providers (for example, in back-up servicing and the quality assurance of products)? Is the institution aware of the usefulness of user groups for sharing best practices, obtaining information and applying pressure on major vendors and service providers? Is the institution utilising such groups?

⁶ “Change management” is the process whereby a new version of an application is put into production under appropriate controls.

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٤ - تعميم رقم (٢/ب/١٩٩٨/٥٩) بشأن الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠م، والذي تحرر من المجلس المشترك لعام

٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .

5. What are the frequency and forms of internal reporting on implementation? Are issue or problems arising from implementation being properly documented?
6. What are the nature of problems or issues that have arisen during the course of implementation (for example, resource shortages, backlogs, bottlenecks, failures) and how have these issues been addressed?
7. Does the financial institution have an adequate “change management” process in place?

V. Validating the Renovation through Testing

The most extensive phase in the Year 2000 action plan will be testing or validation. The objective of testing is to ensure that all hardware and software changes, including interfaces with other systems, are Year 2000 compliant. Financial institutions should test mission-critical systems first because failure of mission-critical services and products will have a significant adverse impact on an institution's operations and financial condition. The plans should include, at a minimum, the following elements: testing environment, testing methodology, testing schedules, human and financial resources, critical test dates, documentation and contingency planning.

The testing phase should focus not only on the financial institution's own systems but also on links with the systems of third parties. This means that the institution's own test plans will have to be carefully coordinated with those of service providers, counterparties and customers. As with the implementation phase, financial institutions should be in ongoing discussions with their vendors about the success of their testing efforts. It is critical that the institution not rely on statements made by suppliers that systems are Year 2000 compliant. The institution must independently verify this compliance through testing.⁷

Examiners/ auditors should ask :

1. Has the financial institution developed a testing strategy for Year 2000 modifications? Are controls in place to verify the testing process? Have business managers been actively involved in developing the test plans, and do they accept responsibility for their thoroughness?
2. Has a target date been set for completing testing for significant applications with material third parties (for example, customers, other financial institutions, payment system providers)?

7 See FFIEC: "Guidance Concerning Testing for Year 2000 Readiness" (April 10, 1998).

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .
٤ - تعميم رقم (٢/ب/١٩٩٨/٥٩) بشأن الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠م، والذي تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .

3. Has the financial institution devoted sufficient time and resources to testing and error checking of all software and hardware changes?
4. Do the tests cover (a) incremental changes to hardware and software components; (b) connections with other systems; and (c) acceptance testing by internal and external users?
5. How is the financial institution monitoring testing by suppliers to determine that their systems are Year 2000 compliant?
6. Does the testing take into consideration important critical dates ⁸?

8 Examples of critical test dates include: September 9, 1999, December 31, 1999, etc. See FFIEC Interagency Statement "Guidance Concerning Testing for Year 2000 Readiness" for a full list of critical test dates.

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .
٤ - تعميم رقم (٢/ب/٥٩/١٩٩٨) بشأن الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠م، والذي تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .

VI. Implementing Tested, Compliant Systems

Putting tested, compliant systems into production well before the end of 1999 should be an objective for every financial institution because it allows counterparties and customers to interact with the system during normal day-to-day activities. Additionally, once back in production, normal maintenance of the application using standard change-control procedures becomes possible.

In some instances, organisations may choose to implement renovated systems after rigorous testing of functionality but before completing Year 2000 testing, especially external testing. While this approach has the advantage of minimising the length of time a particular application is “frozen” from normal maintenance and change-control procedures, it does not lessen the need for through Year 2000 testing.

Appropriate re-testing of systems in production should be addressed when other Year 2000 applications are introduced. Frequently, compliant systems become non-compliant because file formats or other components change in another application with which there is interaction.⁹

Examiners/ auditors should ask :

1. Does the financial institution have sound procedures in place to control version changes in applications? Are these procedures followed rigorously with respect to Year 2000 renovations?
2. Are renovated applications put into production as soon as practical to allow counterparties and customers to identify and resolve any difficulties they may have in interacting with the application? Is early implementation a priority for systems for which all counterparties and customers are not included as part of the Year 2000 test plan?
3. After a renovated application has been put into production, are there adequate plans in place to re-test the application when other applications with which it interacts are changed?

9 See FFIEC: “Guidance Concerning Testing for Year 2000 Readiness” (April 10, 1998).

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .
٤ - تعميم رقم (٢/ب/١٩٩٨/٥٩) بشأن الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠م، والذي تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .

VII. Contingency Planning

Despite all efforts to ensure that the financial institution is ready for the millennium change, it should be recognised that unforeseen problems may arise. Consequently, financial institutions must have contingency plans in place to address these problems as quickly and effectively as possible. The need to develop contingency plans to assure business continuity is an integral part of the Year 2000 programme. Some elements of contingency plans, such as the identification of alternatives for external dependencies and specific dates for making decisions on whether to change vendors, should be done as part of the assessment phase as inventories are developed.

Other elements such as specific plans for business resumption can be done more effectively when the likelihood of particular events occurring is better understood. Because this understanding is developed most effectively as testing begins, especially external testing, efficient use of resources suggests that contingency planning in this area will be a priority during the testing process. In particular, it might be necessary to develop contingency plans to ensure that customer's assets are protected and that their instructions can be effected after the 1st January 2000.

Some contingency plans can be developed only in cooperation with counterparties, customers, and the public sector. In particular, areas of systemic concern need to have coordinated planning efforts because developing sound approaches will require knowing what approaches others are using .

Finally, financial institutions should also develop contingency plans related to the general functioning of the institution. This would include, inter alia, anticipating expected losses caused by the Year 2000, planning for counterparties being unable to perform, anticipating above average use of credit lines, and planning limitations on business activities that are highly dependent on technology (for example, trading activities).¹⁰

10 See FFIEC: "Guidance Concerning Contingency Planning in Connection with Year 2000 Readiness" (May 13, 1998) .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٤ - تعميم رقم (٢/رب/٥٩/١٩٩٨) بشأن الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠م، والذي تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .

Examiners/ auditors should ask :

1. Does the financial institution have contingency plans to deal with slippage in the Year 2000 renovation, validation or implementation phases?
2. Does the financial institution have contingency planning process in place to ensure that operations can continue if some systems do not function properly as of 1st January 2000? Does this process take into account both the risks associated with a particular activity and the likelihood of particular events occurring?
3. Has the financial institution reviewed contingency plans and market-wide risk controls with counterparties, correspondents, clearing-houses, markets, payment systems, central banks, and supervisors? Do the contingency plans of the institution deal with potential liquidity, market credit, and legal risk issues?
4. Does the financial institution clearly understand how settlement failures will be addressed (interest, penalties, etc.) for all of its significant business lines? Is the institution working with counterparties to make certain that market conventions are understood?
5. Has the financial institution considered the impact on customers of various contingencies and how negative consequences can be mitigated? Are contingency measures being examined to ensure that customer's assets can be identified and preserved and that instructions can be accepted and executed? Are mechanisms in place for a fair and expeditious resolution of disputes with customers that may arise?
6. Are operations in remote locations or foreign countries adequately covered in contingency plans?
7. Does the financial institution's contingency plan deal with infrastructure issues such as telecommunications, electrical power and water?

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٤ - تعميم رقم (٢/ب/١٩٩٨/٥٩) بشأن الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠م، والذي تحرر من المجلس المشترك لعام

٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .

8. Does the financial institution's contingency plan identify levels of responsibility and reliability and readily available resources (internal and external) to deal with any problems encountered with the millennium date change?
9. Does the financial institution have an estimate of how long it can operate under various contingency plans?
10. Are there any significant mission critical applications that will not meet the deadline for Year 2000 compliance? Is management addressing these problems?
11. Has the financial institution developed contingency plans related to its general functioning?

VIII. Miscellaneous Issues

1. Legal Issues

Legal issues may arise from the lack of specificity in contract terms dealing with Year 2000 issues. Consequently, financial institutions should involve their in-house and/or outside counsel in the preparation, review and implementation of the institution's Year 2000 action plan. Contracts, indemnification provisions, and officer and director insurance policies should be reviewed and amended, as appropriate. Current and future purchases of hardware/software technology should require certification that it is Year 2000 compliant. If contract changes or modifications are refused, then the institution should consider replacing the service or product.

The following list provides general information regarding legal issues and is not intended to provide legal advice regarding specific transactions or matters.

Examiners/ auditors should ask :

1. Is senior management diligently overseeing the Year 2000 conversion process in order to avoid potential liability for failure to comply with legal responsibilities to the financial institution? What Director's and Officer's insurance coverage exists?
2. Has the financial institution consulted legal counsel as to the appropriate and proper documentation regarding its Year 2000 efforts? How will internal documentation being generated now affect the institution's potential future litigation position? What steps is the institution taking to avoid, as well as prepare for, litigation that arises from the Year 2000?
3. Has the financial institution reviewed insurance policies to ascertain if they cover business losses and liability as a result of the Year 2000?
4. Has the financial institution reviewed the licence agreements and long-term maintenance agreements relating to all third-party licensed software? Has this review been done in conjunction with a legal audit in order to preserve the institution's legal rights against software vendors?

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٤ - تعميم رقم (٢/ب/١٩٩٨/٥٩) بشأن الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠م، والذي تحرر من المجلس المشترك لعام

٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .

5. What are the financial institution's rights and duties as a systems user relative to maintenance contractors and software suppliers?
6. What are the financial institution's rights and duties as a systems provider? Has the institution provided appropriate documentation to other entities for which they provide services? Is the financial institution taking the necessary steps to avoid litigation arising from computer services they provide?
7. Has the financial institution revised its contracts or included in new contracts provisions ensuring Year 2000 compliance with external service providers, software developers and suppliers?
8. Does the financial institutions understand the regulatory consequences of remediation failures in key areas of business operations?

2. Merger/acquisition issues

The extent of Year 2000 conversion efforts will bear directly on corporate merger and acquisition strategies since they will compete for project managers and technical resources. Merger and acquisition strategies should therefore include an assessment of the Year 2000 issue, to the extent possible. This should not only include an analysis of the state of readiness of the organisation to be acquired but also what counterparty problems will, in effect, be "inherited" from that organisation.

Examiners/ auditors should ask :

1. Has the financial institution taken Year 2000 into account when considering mergers, acquisitions, or business expansions?
2. Has the financial institution included in such considerations dealings with new customers and counterparties?

3. What due diligence and other measures is the financial institution taking in merger and acquisition transactions to protect against inheriting Year 2000 problems and compounding those of the financial institution?

3. Issues related to remote locations

Remote or overseas operations need to devote attention to Year 2000 issues. In particular, management information systems for businesses that run interactively with or independently from the head office must be included in the financial institution's system inventory and plans.

Examiners/ auditors should ask :

1. How is the financial institution ensuring the Year 2000 readiness of operations conducted at remote locations, both domestically and overseas?
2. What kind of reporting is required from these locations by the head office?
3. How is the head office supporting these remote locations and providing information that is needed by host country supervisors?

4. Disclosure and customer awareness

As the millennium draws closer, it is important for a financial institution to communicate with its customers and counterparties regarding the institution's state of preparedness. This could include a statement in the annual shareholder's report as well as additional printed material that can be made readily available to customers upon request.

In addition, all line personnel with regular direct contact with customers should be provided with current information so that they may accurately answer questions posed by customers. ¹¹

11 See FFIEC: "Guidance on Year 2000 Customer Awareness Programs" (May 13, 1998) .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .
٤ - تعميم رقم (٢/ب/١٩٩٨/٥٩) بشأن الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠م، والذي تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .

Examiners/ auditors should ask :

1. Has an information officer and other personnel been assigned the specific duty of preparing information for customers on the financial institution's Year 2000 efforts? Are these personnel available to answer the questions of individual customers related to Year 2000 issues?
2. What efforts is the financial institution making to communicate periodically to its customers on its Year 2000 conversion programme?
3. Are line personnel adequately informed about the status of the financial institution's Year 2000 efforts in order to answer questions posed by customers? Do they know to whom more detailed or complicated questions should be referred?

نائب المحافظ

التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٨م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم رقم (٢/رب/٦٦/١٩٩٨)

لكافة البنوك المحلية

بالإشارة إلى التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بشأن المواعمة مع متطلبات عام ٢٠٠٠م، ولا سيما التعميم المؤرخ ١٩٩٨/٦/٢٣ والذي تم التنويه فيه إلى ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والمناسبة لاستكمال وإجراء التعديلات لكافة التطبيقات الرئيسية والفرعية في موعد أقصاه نهاية عام ١٩٩٨، والانتهاء من إجراءات الاختبارات الكاملة لتلك التطبيقات مع انتهاء الربع الأول من عام ١٩٩٩ .

وعطفاً على التعميم المؤرخ ١٩٩٨/٨/٤ والمرفق به الدليل الإرشادي للتقييم المستقل للاستعداد لعام ٢٠٠٠م، الذي حرره المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي، والذي تضمن أهمية إعداد خطط للطوارئ (Contingency Plans) لمواجهة أي فشل تشغيلي ذو علاقة بمشكلة عام ٢٠٠٠م .

وعليه وأخذاً في الاعتبار أن مرحلة الاختبار للتأكد من مواعمة الأنظمة لعام ٢٠٠٠م تعتبر حجر الأساس لنجاح برنامج عمل الاستعداد لمواجهة مشكلة عام ٢٠٠٠م. ونظراً لتعدد المشاكل المحتملة التي يمكن أن تنشأ نتيجة الفشل في التعامل مع مشكلة عام ٢٠٠٠م. فإنه من الضروري قيام مصرفكم : (١) بالتجهيز الجيد لمرحلة الاختبار مع تزويدنا بنتائجها والتي يتعين أن تنتهي مع نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٩، (٢) العمل على إعداد خطط للطوارئ لمواجهة مشكلة ٢٠٠٠م. هذا وتجودون رفقه ما يلي :

(١) ورقة بشأن عملية اختبار مدى الاستعداد لعام ٢٠٠٠م والذي حرره المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي .

(٢) الإطار العام الاسترشادي لخطة طوارئ عام ٢٠٠٠م التي يتعين على مصرفكم الانتهاء من وضعها في موعد أقصاه نهاية الربع الثاني من عام ١٩٩٩، مع تزويدنا بنسخة من تلك الخطة .

مع أطيب التمنيات ،،،،

نائب المحافظ

د. نبيل أحمد المناعي

Testing for Year 2000 Readiness

JOINT YEAR 2000 COUNCIL

Basle Committee on Banking Supervision
Committee on Payment and Settlement Systems
International Association of Insurance Supervisors
International Organization of Securities Commissions

Bank for International Settlements
September 1999

Testing for Year 2000 Readiness

Testing is consistently identified as the cornerstone of a successful Year 2000 program. Many sources indicate that resources required for testing typically make up more than half of total project costs. Only through a sound testing program can financial institutions be assured that their Year 2000 preparations have been thorough and that significant problems will not develop either internally or with key business partners. Many basic principles for successful Year 2000 testing will apply to all institutions. However, important differences in testing strategies will exist from organisation to organisation and market to market depending upon business priorities, complexity of operation, reliance on third-party service providers and vendors, and available resources .

Testing strategies for an individual institution or market is ultimately a business decision - what are the business risks faced if an application does not work, and what resources are appropriate to apply to reduce these risks to an acceptable level. For organisations starting late in their Year 2000 preparations, sufficient time and resources necessary to complete optimal testing may not be available. Business decisions and hard choices will have to be made on what is tested and how it is tested. Testing strategies need to be realistic and feasible and to make business sense for the organisation and for the market. Regulators and participants need to adopt strategies that are pragmatic and achievable lest resources be used in suboptimal ways.

This paper identifies the goals of Year 2000 testing, the elements that can make up a successful testing program, and the key factors that need to be considered by financial institutions in developing their own testing strategies .

Goals of Testing

The ultimate goal of the testing phase in Year 2000 programs is to ensure the operational integrity of systems and interfaces after remediation is complete. Testing as early as possible also identifies problems and maximises the time to

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٥ - تعميم رقم (٢/ب/١٩٩٨/٦٦) بشأن ضرورة قيام البنوك بالتجهيز الجيد لمرحلة الاختبار مع نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٩ وكذلك العمل على إعداد خطط للطوارئ لمواجهة مشكلة عام ٢٠٠٠ م .

fix them. Internal testing assures that applications and the software and hardware environment in which they run perform correctly and interact properly. Thorough internal testing is critical for every application and system that is essential for a business to function .

External testing focuses on the ability to conduct business normally with service providers, counterparties and customers. It provides an opportunity to focus on possible problems caused by systems and business partners that interface with an institution for which information on Year 2000 progress may be limited. For example through external testing, payment systems are able to observe which participants are not testing and where there may be unexpected or larger than expected problems. This knowledge permits appropriate contingency plans to be developed and implemented. Establishing testing milestones has the added advantage of bringing discipline to the market to ensure that prudent regulatory or other targets are being addressed appropriately. Where regulators and operators of exchanges and clearing and settlement systems see testing targets being missed, the denial of access to specific services or even regulatory action may be considered .

In addition to the direct consequences of testing, several broad goals may be achieved including the following :

- **Business continuity** - Year 2000 risk has the potential to impair the ability of entities to do business, especially those that rely on date-sensitive activities and processes. Where a large portion of business activities and processes depend heavily on technology, failure to test for Year 2000 readiness could have broad implications for the functioning of business enterprises .
- **Market stability** - Financial markets and payment and settlement arrangements rely on the orderly flow of information. often from parties around the world, to function properly. The interconnected nature of securities transactions and systems for trading, clearing, exchanging market data, and payments from the basic infrastructure of the financial market. The Year 2000 problem threatens to impede that flow of information by corrupting the information technology systems (i.e., hardware and software) that make the information exchange possible. Unless

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٥ - تعميم رقم (٢/ب/١٩٩٨/٦٦) بشأن ضرورة قيام البنوك بالتجهيز الجيد لمرحلة الاختبار مع نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٩ وكذلك العمل على إعداد خطط للطوارئ لمواجهة مشكلة عام ٢٠٠٠ م .

payment and settlement arrangements successfully test for Year 2000 readiness, for example, the potential is high that there will be significant delays in settlement that could, in turn, have broad implications for financial markets more generally .

- **Public confidence** - If Year 2000 issues are not addressed properly, public confidence in financial institutions could be undermined, particularly if the media sensationalises the potential problems that could develop. Successful testing can offset or even preempt adverse media attention by indicating that dire predictions may be overstated .
- **Legal risk mitigation** - The failure to deal properly with the Year 2000 issue introduces the possibility that financial institutions may face legal liability to customers and counterparties who demonstrate damage from the failure to complete transactions normally. Testing strategies appropriate to the perceived business risk may be a way both to avoid problems and to mitigate claims of not taking prudent business precautions. From this perspective, testing should be both comprehensive and transparent .
- **Contingency planning** - The potential problems that could develop from failure to deal with the Year 2000 issue properly are so numerous that it is virtually impossible to develop effective contingency plans for all possible problems. Testing will help identify those vulnerabilities that are most likely to occur allowing resources for contingency planning and implementation to be deployed most effectively .

The diverse combination of goals that come out of the testing process underscores that testing is not simply a technical issue but rather one that requires the full attention of business managers. Effective testing strategies must be designed and executed by these managers who fully understand the underlying business risks. Failure to have active business commitment to testing almost assures that one or more of the goals of the testing process will not be met as effectively as they might .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٥ - تعميم رقم (٢/ب/١٩٩٨/٦٦) بشأن ضرورة قيام البنوك بالتجهيز الجيد لمرحلة الاختبار مع نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٩ وكذلك العمل على إعداد خطط للطوارئ لمواجهة مشكلة عام ٢٠٠٠ م .

Testing Elements

While every financial institution and market is different and testing needs to be adapted to address these differences. certain basic testing concepts should be borne in mind when devising testing plans. If tests are conducted in a hardware and software environment where all of the components are not yet Year 2000 compliant, tests should be repeated when components change. Some of the key testing concepts follow .

Internal tests are tests over which the testing institution has full control and in which external parties (customers, counterparties, and financial infrastructure operators) are not directly involved. Well-designed and thorough internal tests are the most important part of a successful test strategy .

- **Baseline tests** are performed before any changes are made to a computer program or application. The baseline test helps a financial institution compare performance of the system after changes are made to it in order to benchmark not only results but also operational efficiency .
- **Unit tests** are performed on one application to confirm whether remediation efforts yield accurate results for that application. They do not test how well the application will perform when it interacts with other applications .
- **Integrated tests** are performed on multiple applications or systems simultaneously. Integrated tests confirm whether computer programs function properly as they interact with other programs. Integrated tests should be repeated when the operating environment changes.¹

¹ Where integrated tests have been successfully completed and the operating environment changes, it may be possible to avoid repeating unit testing if an integrated retest is successful. However, if problems are identified, unit tests may be necessary to identify the source of the problem .

- **Future date tests** simulate processing of renovated programs and applications for future critical dates to ensure that those dates will not cause program or system problems. Specific dates to be tested will vary depending on the application. For applications that will be running at the century date change or across multiple time zones, testing while the date rolls over will be necessary. For all applications, testing for the first business day in 2000 is essential. In addition, there are a number of other special dates such as leap year rollover in 2000 that may warrant testing .²
- **User acceptance tests** are performed with internal users and validate whether the remediations have been done correctly and applications still function as expected. Internal user acceptance may often be part of integrated and future date tests .
- **External tests** are conducted by an institution to assess the risks in remediated and internally tested systems where they interface with systems and applications of other institutions and systems. In most instances, external tests will be coordinated with the external party. External tests are particularly important where the interfaces is proprietary or specific to the particular business activity or service provider and the external dependency is mission critical for the business activity.³
- **Point-to-point tests** verify the ability of a financial institution to transmit and/or receive data with another entity or system. Point-to-point testing is the simplest form of external testing.⁴ Particular care is needed to verify that dates are synchronised for all systems involved in the test. Point-to-point tests are particularly important in all instances when the file format for communication is changed.⁵

2 A List of key dates that have been identified as being potentially problematic is provided in the Annex. It is unlikely that all of the dates listed in the Annex will need to be tested, but business managers should evaluate the risks associated with the particular dates in developing appropriate testing strategies .

3 As a practical matter, service providers may not be able to provide testing to every client. However, if the service and interface provided is exactly the same for all clients and is unchanged in the mediated application, testing with a subset may provide reasonable assurance that all clients that have tested internally will be able to function normally .

4 Point-to-point testing may also be used to refer to internal tests between different business units or applications .

5 If a file format changes after external testing is completed, the tests should be repeated .

- **End-to-end tests** verify the ability of a financial institution originating a transaction to transmit test data to a receiving entity or system through one or more intermediaries performing business functions and to have applications achieve the desired results.^{6 7} End-to-end tests are particularly appropriate for real-time, interactive applications. participants will typically share test scripts ⁸ before testing .
- **Street-wide or industry-wide tests** permit most or all participants to test simultaneously to simulate actual business activities for a particular application. product or market more realistically.⁹ Such tests are typically scheduled co-operatively by industry groups or by governmental bodies. Agreed upon test scripts are typically used for such tests .
- **Beta tests**, as used in the context of Year 2000 testing discussions, are limited participation external tests that are designed to assure that test scripts achieve the desired results. It is not unusual for scripts for beta tests to be modified based on initial test results before being adopted for broader use .
- **Tests with monitoring** are often used by exchanges, clearing houses, payment systems, and other financial institutions that are essential to the infrastructure of financial markets. Monitoring permits the service provider to determine the participants that are conducting tests with it. In extreme cases, the service provider may establish target dates and standards that must be met by participants to qualify for continuing access to the systems .

6 End-to-end tests are sometimes referred to as multilateral tests to distinguish tests that are among intermediate processors testing among each other without including the true end points of a transaction .

7 End-to-end tests are typically designed to test telecommunications and other infrastructure providers .

8 Test scripts are documents describing the testing procedures and the events to be tested .

9 Street-wide or industry-wide tests are often designed to test all business functions but at lower than normal volume levels in order to avoid overloading test environments. The design of such tests is typically a resource intensive activity. The realistic ability to conduct such tests will decrease as Year 2000 approaches .

- **Tests with monitoring and affirmation** are used by some institutions essential to the infrastructure of financial markets for the participants that are also deemed to be part of the infrastructure. In this instance, not only is the participant's testing monitored. but also the participant is asked to have a responsible official certify that the test was indeed part of an overall business process test .
- **proxy tests** are tests conducted by a third party as an alternative to testing by an institution itself. Proxy tests are often conducted by user groups as an alternative to each member testing separately. Because every processing environment and the procedures in place for its operation will have unique elements, reliance on proxy testing is an imperfect substitute for an institution or user group actually conducting the test itself. However. Proxy testing may be appropriate when it is not practical for every user of a service to conduct point-to-point or more complex tests with every other user of the service. proxy testing is also helpful in setting priorities. For example, if one or more institutions have successfully tested a product. other institutions using that product might consider testing it a later date in order to focus on higher priorities. Also, for organisations with limited resources or insufficient time to complete testing, proxy testing may be the only alternative. Proxy tests should not be considered as an adequate substitute for a well designed test program and should generally be discouraged when more complete testing is feasible. Proxy tests should not be used by providers or clearing or payment services upon which many other institutions depend and for which no acceptable alternative exists. ¹⁰
- **cross-border industry tests** are designed to allow more realistic testing of financial systems connecting different countries.¹¹ Cross-border tests are effectively industry-wide tests in which major payments systems and/ or exchanges and clearing houses operate in a synchronised, future dated environment in two or more countries in order to simulate normal business days. In many instances, multiple time zones will be involved requiring special attention to ensure that not only calendars but also clocks are set properly. Efforts to organise such tests are only recently getting underway.

10 While a service provider of a critical infrastructure application should avoid relying on proxy testing for all components of the application, users of the service that rely on standard access tools may find that proxy tests of these tools are acceptable .

11 Financial institutions that deal in multiple currencies or in assets from multiple jurisdictions may also be engaged in bilateral cross-border testing with counterparties in multiple jurisdictions. This concept is separate from cross-border industry tests, which are industry-wide .

This listing of the various types of year 2000 tests is approximately the order that many organisations will consider conducting the various tests. However, the ordering and the relative importance of each type of test will vary from application to application and from one organisation to another. Therefore, each organisation needs to determine its testing strategy for itself including what tests are necessary and the order in which tests should be conducted .

Factors to Consider in Developing a Test Strategy

Developing effective test strategies for Year 2000 requires institutions to balance a number of business objectives and risks and recognise resource and time constraints that they may face. Additionally, external elements are to be taken into account. They include third-parties support for business operations, Year 2000 readiness of customers and counterparties, and their likely impact on normal business operations. Understanding test plans for external bodies is essential in order to develop test strategies that allow appropriate coordinated external testing .

- **What is important and feasible?** As the century date change approaches, it will be increasingly difficult to renovate and test all applications and systems. Several leading technology consultants already predicts that many major organisations - both financial and non-financial - will not be Year 2000 ready for at least some non-mission critical ¹² applications. A significant number will not be fully ready for some applications deemed mission critical. For many of these major organisations, choices will have to be made regarding what should be tested since not enough time exists to test everything. Smaller institutions facing apparently lesser challenges may have also to make similar tough choices on testing .

12 "Mission critical" systems are those that a financial institution needs to have operational in order to conduct its most basic functions (e.g. execute payments). As part of developing a detailed inventory of applications during the assessment phase, each institution should rank the risk associated with an application not functioning properly. The applications with the highest risk rankings are those that are mission critical .

Identifying those business operations that are essential for business viability is critical. Establishing priorities for testing consistent with those activities that are truly essential will maximise the likelihood that both testing and the Year 2000 program will not fail.¹³ In many cases, difficult business decisions will have to be made, particularly as time becomes even shorter .

- **What resources will be available for testing?** Testing is resource intensive and requires business knowledge. It requires not only technical resources in the form of a test environment¹⁴ and technical staff to run and monitor it but also business resources to design appropriate tests and participate in the test itself .

For many system changes, it has been possible to hire outside consultants to handle technical tasks and purchase time on test systems to conduct tests. As the Year 2000 approaches, however, such outside assistance, especially with the necessary business knowledge, is becoming increasingly difficult and expensive to acquire. Making certain that managers, technical staff, hardware (including staff to run it), and business personnel to oversee testing are available needs to be a very high priority in developing a testing strategy. Establishing an aggressive test strategy but not having the resources to complete it may increase overall business risk if too much resources are devoted to secondary tasks and key tests are unable to be performed .

- **How complex are business processes?** Organisations that have essential business activities that require real-time, interactive processing with counterparties and customers generally should have testing programs involving end-to-end testing and, in many instances, some type of industry-wide testing, if such testing is feasible. For other applications, which do not involve real-time and interactive processing, organisations may provide counterparties or customers with instructions and information and wait for the other party to execute batch-type processing at periodic

13 Experience shows that some of the more complex forms of testing (e.g. end-to-end, industry-wide testing) require significant time and resources for their design and execution. Considering the time and resource constraints that prevail, clear testing priorities must be established with a view to minimising any potential risk of disruptions .

In some instances, testing may not be feasible such as with “no alternative” telecommunications or utility providers that provide no or very limited testing opportunities. In these circumstances, institutions should focus on testing the customised aspects of their interface with such service providers, in conjunction with strong due diligence on the preparations of the service provider and contingency planning .

14 Obtaining an appropriate environment for testing is becoming increasingly challenging as weekends and holidays diminish and third-party sources become fully booked. Even large organisations that have invested in dedicated test environments are facing problems when different markets or products schedule mandatory tests on the same day but with different test dates .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٥ - تعميم رقم (٢/ب/١٩٩٨/٦٦) بشأن ضرورة قيام البنوك بالتجهيز الجيد لمرحلة الاختبار مع نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٩ وكذلك العمل على إعداد خطط للطوارئ لمواجهة مشكلة عام ٢٠٠٠ م .

intervals. In these instances, it may be possible to rely more heavily on more simple point-to-point tests as long as the ability to retrieve return responses in a timely manner is also tested .

Recognising what type of test is necessary for meaningful testing of business activities and designing test strategies accordingly is essential for effective resource utilisation .

- **Do meaningful alternative exist?** For some business functions like clearance and settlement, no meaningful alternative exists to the use of the external system . For example, the inability to interact properly with an exchange, clearing agency, or payment system may not allow transactions to be conducted without undue delays and serious financial consequences. For these external systems for which no acceptable alternative exists because of the transactions volumes or other factors, testing at the most rigorous level is essential. In these instances, the only contingency plan may be to test, and retest again. The “no alternative” service provider that serves as a conduit for financial transactions bears a special burden to see that participants are sufficiently prepared as to avoid system disruptions.¹⁵ Typically, such organisations will rely on monitoring or monitoring-with-affirmation as a means to assure that systemic problems do not develop with the century date change .

In other instances, where an alternative service provider may be readily available, the need for rigorous testing may be somewhat reduced. In these cases, however, it is important to test thoroughly the proposed alternative to make sure that contingency plans that permit processing along the alternative route have been thoroughly validated for volumes as well as functionality .

Distinguishing between what must be tested and what should be tested and allocating testing resources accordingly will become an increasingly critical decision as time becomes shorter .

15 Participants in payments or clearance and settlement systems are unlikely to be able to test with every other participant. Operators of such systems will need to design test strategies in ways to assure that participants can reasonably assume that they can conduct transactions with the entire participant community if they have participated in appropriate tests .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٥ - تعميم رقم (٢/ب/١٩٩٨/٦٦) بشأن ضرورة قيام البنوك بالتجهيز الجيد لمرحلة الاختبار مع نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٩ وكذلك العمل على إعداد خطط للطوارئ لمواجهة مشكلة عام ٢٠٠٠ م .

- **How structured should external testing be?** Regulators, trade associations and individual service providers often establish targets for certain types of tests or even specific schedules for mandatory testing. Such tests may also have detailed scripts for participants to follow. In other cases, service providers may offer test environments and leave it largely up to the participant, counterparty, or client to design their own testing plans .

Those establishing target dates or schedules for coordinated tests or developing test scripts should take care to make certain that the targets and plans are realistic for the market. Unduly aggressive targets that cannot be met by significant numbers of participants without their reallocating significant test resources should be avoided. Also, very complex test scripts that require substantial resources to develop and execute could result in institutions adjusting priorities to the detriment of overall business and broader financial market risk .

Annex

Key Year 2000 Test Dates

The dates for which an institution will want to test will depend upon the application, the market, the perceived business risk associated with a particular date, and the available resources. The following list includes many of the Year 2000 related dates that organisations have identified as being important for testing in at least some applications. Other dates may be important for specific products or markets. Many of these dates may be appropriate for internal tests but unnecessary for external tests. Other may not be tested at all because the business risk does not warrant it or because higher priorities and limited resources do not permit such tests. In some instances, institutions will want to test the “rollover” into or out of particular dates .

Date	Reason
April 9, 1999	9999 on the Julian calendar. ¹ In many computer programs. 9999 denotes “end of input” .
September 9, 1999	9999 on the Gregorian calendar. In many computer programs. 9999 denotes “end of input” .
December 30, 1999	Last business day in 1999 for many markets .
December 31, 1999	Last day in 1999 year .
January 1, 2000	Beginning of Year 2000 .
January 3, 2000	First business day in 2000 for many markets .
January 4, 2000	First business day in 2000 for many markets .
January 10, 2000	First business day to require 7 digit date field (10/1/2000)
January 31, 2000	End of first month of 2000 .
February 29, 2000	Leap year day. ²
March 31, 2000	End of first quarter of 2000 .
October 10, 2000	First date to require an 8 digit date field (10/10/2000)
December 31, 2000	End of Year 2000 .
January 1, 2001	Beginning of Year 2001 .
December 31, 2001	Check that year has 365 days .

1 Although the Gregorian calendar is used throughout much of the world, some computer programs are based on the julian calendar .

2 The Gregorian calendar does not have leap years in years that end in xx00 except when xx00 is evenly divisible by 400. Thus, 2000 is the exception to the exception regarding leap years .

الإطار العام الاسترشادي لخطة طوارئ عام ٢٠٠٠م

تكمن مسئولية وضع خطط الطوارئ على الإدارة العليا لمصرفكم، ويكمن الهدف الأساسي من وضع خطط الطوارئ لمساعدة مجلس إدارة مصرفكم وإدارته العليا لمواجهة مشكلة عام ٢٠٠٠م، وكذا التخفيف من أثر المخاطر المرتبطة بفشل جهود المواءمة مع عام ٢٠٠٠م بمراحلها الممتدة في مرحلة التقييم والتحديث والتطبيق والاختبار، فضلاً عن منح القدرة على مواصلة العمل لما بعد ٢٠٠٠/١/١ .

ويعتمد وضع خطة الطوارئ على ظروف العمل الخاصة بكل مؤسسة مالية وبيئتها المحيطة بها. وعلى مجلس إدارة مصرفكم وإدارته العليا اعطاء الأولوية لتطوير واعتماد وتنفيذ تلك الخطة لمواجهة الطوارئ التي قد تنشأ جراء مشكلة عام ٢٠٠٠م وما بعده .

وتتمثل الخطوات المطلوبة لوضع خطة الطوارئ فيما يلي :

أ) وضع إطار عام لخطة تنظيمية تعرف استراتيجيات استمرارية العمل، وذلك من خلال :

- * إنشاء فريق عمل لوضع خطة استمرارية العمل والمهام وتوزيع المسؤوليات .
- * التعرف على أنشطة العمل الرئيسية .
- * تحديد المراحل والأحداث الحرجة لما قبل عام ٢٠٠٠م وبعده، وتقدير الجدوى الاقتصادية لتنفيذ الإصلاحات والتحديث متى ما تطلب الأمر ذلك .

ب) تقدير التأثير المحتمل من فشل أنشطة العمل الرئيسية (Business Impact Analysis) وذلك من خلال :

* القيام بتحليل للمخاطر التي قد تتعرض لها أنشطة العمل الرئيسية، من خلال النظر إلى :

- ١) حالة الاستعداد للمواءمة مع عام ٢٠٠٠م .
- ٢) التأثير المالي والتسويقي من جراء فقدان أحد تلك الأنشطة .
- ٣) النظر في التأثير على المتطلبات الرقابية .

* وضع وتوثيق سيناريوهات لاحتمالات عدم المواءمة مع عام ٢٠٠٠م، مع الأخذ بالاعتبار مخاطر عدم المواءمة لأسباب داخلية أو لأسباب ترجع إلى البنية التحتية (كهرباء، ماء، اتصالات) .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٥ - تعميم رقم (٢/ب/١٩٩٨/٦٦) بشأن ضرورة قيام البنوك بالتجهيز الجيد لمرحلة الاختبار مع نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٩ وكذلك العمل على إعداد خطط للطوارئ لمواجهة مشكلة عام ٢٠٠٠م .

* تحديد المستوى الأدنى المقبول من المخرجات والخدمات المصرفية والمالية التي بالإمكان تقديمها .

(ج) وضع خطة طوارئ تحدد الفترة الزمنية المطلوبة لمواجهة الظروف غير المؤاتية وبدء العمل والمواءمة وذلك من خلال :

* تقييم البدائل واختيار استراتيجيات الطوارئ المناسبة تبعاً لحجم العمل .

* تحديد الوسائل التنفيذية للتعامل مع المشاكل .

* وضع استراتيجيات تنفيذية لتوفير العمالة المطلوبة والمناسبة. وعلى مصرفكم أن يتأكد من

وجود موظفين لدى تغيير التاريخ في نهاية القرن الحالي، وفي التواريخ الأخرى التي تعتبر

حرجة ولها تأثير على نظم العمليات كتاريخ السنة الكبيسة في ٢٩/٢/٢٠٠٠ م .

* مراجعة خطة الطوارئ وبرامج التعامل مع الكوارث بشكل مستمر .

(د) يتعين توثيق اختبار خطة الطوارئ ويتعين إجراء مراجعة مستقلة لجدوى خطة الطوارئ

الموضوعة ممن لم يشارك في وضع خطط الاختبار للمواءمة مع عام ٢٠٠٠ م .

المدير

التاريخ : ٢١ ذو الحجة ١٤١٩ هـ

الموافق : ٧ إبريل ١٩٩٩ م

السيد / المدير العام المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

” تعميم لكافة البنوك المحلية “

تجدون رفق هذا صورة مما تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م بشأن خطة استمرارية العمل للموامة مع عام ٢٠٠٠م، Year 2000 Business Continuity Planning : Guidelines for Financial Institutions ، برجاء أخذ ما ورد بها بعين الاعتبار لدى إعداد خطة الطوارئ لمصرفكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مدير إدارة الرقابة

إبراهيم علي القاضي

Year 2000 Business Continuity Planning: Guidelines for Financial Institutions

JOINT YEAR 2000 COUNCIL

Basle Committee on Banking Supervision
Committee on Payment and Settlement Systems
International Association of Insurance Supervisors
International Organization of Securities Commissions

**Bank for International Settlements
February 1999**

Year 2000 Business Continuity Planning: Guidelines for Financial Institutions

Introduction

The Purpose of this paper is to help financial institutions, in particular their senior management, address business continuity planning in the context of the transition to the Year 2000. This issue should be at the top of the senior business decision-maker's agenda during 1999. It is important that firms understand the need to develop specific Year 2000 contingency plans as soon as possible and the reason why it is not possible to rely exclusively on existing plans for this purpose .

Year 2000 continuity planning is about ensuring the continuous and efficient functioning of business activities during the transition to the new millennium, not about providing backup for computer systems. It should therefore be approached in a market and business context, not as a technical project, and should be treated as a top business priority by the boards and senior management of financial institutions. The focus should be on core business activities, that is, those on which the survival of the business depends .

There are various critical stages in the transition to the Year 2000. These relate in the first instance to the different dates on which information systems might face date-related difficulties in the course of 1999 and 2000. They also relate to different deadlines which the firm might face for internal as well as external testing and for reacting to any unexpected problems that might occur at such times. Problems with the various external dependencies of the firm, including third-party suppliers, market infrastructures, counterparties, clients and public utilities, might occur at different times during the transition. Finally, the firm will have to carefully approach the century date change in its computer applications, for instance by freezing system changes at the end of 1999 and gradually introducing new applications during the course of 2000 .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٦ - تعميم بشأن ما تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي بشأن خطة استمرارية العمل للمواصلة مع عام ٢٠٠٠م .

Planning for the various possible Year 2000 eventualities and developing procedures for dealing with any contingencies will take time. This is why financial firms should start their Year 2000 continuity Planning as soon as possible. To delay starting is to risk business interruption and may diminish the credibility of the business in the eyes of customers, counterparties and other third parties (including financial market regulators) .

Increasingly, as 1999 progresses, institutions should ensure that they are ready to provide factual information about the state and nature of their Year 2000 preparedness and continuity planning. Requests for information could originate, internally, from the different business units and, externally, from those parties to which the firm's business continuity is important. It will therefore be important for the firm to develop appropriate communication strategies, both internal and external .

Part 1 of this paper explains in more detail why all financial institutions must develop Year 2000 business continuity plans and why work should start as soon as possible. It also describes the general approaches that should be adopted in developing and implementing plans, and the responsibilities of senior management .

Part 2 provides more specific guidance on the main features of a business continuity project. Good practice on this topic will evolve as 1999 progresses and firms are actively encouraged to study how they can include existing and evolving best practices in their own approach. In this respect, cooperation with other financial market participants and with regulators will be useful. The Joint Year 2000 Council or its parent committees may publish further guidance if this seems appropriate .

1- The general approach to Year 2000 business continuity planning

In order to develop an effective and workable approach to Year 2000 business continuity planning, senior management must understand the challenges involved in ensuring business continuity during the transition to 2000 and the need to start work in this respect as soon as possible. This part of the paper addresses these issue and explains the general approach to Year 2000 contingency planning .

٣٦- متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٦- تعميم بشأن ما تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي بشأن خطة استمرارية العمل للمواصلة مع عام ٢٠٠٠م .

1.1 The importance of Year 2000 business continuity planning

Financial institutions throughout the world are actively addressing the Year 2000 problem. The focus has been on *awareness, assessment, remediation, testing and implementation* with a view to achieving business continuity so far as mission critical business activities are concerned. Many observers believe that financial sectors in many countries will achieve a high state of Year 2000 preparedness .

However, because of the nature of the Year 2000 problem, no institution will be able to assume that it has removed all threats to business continuity. Even if an institution believes that it has reasonable grounds for a high degree of confidence in the effectiveness of its own Year 2000 programme, and in the Year 2000 programmes of others, it will remain possible for problems to occur in different areas. These include: the firm's own systems; the systems of an entity to which it has outsourced some of its operations; the systems of a financial infrastructure provider such as a clearing and settlement system or message carrier; and the systems of a major business dependency such as a correspondent, trading counterparty or large client. Moreover, the firm itself and all the relevant external parties are vulnerable to possible disruptions at public utilities such as telecommunications, electricity, water, sewage or transport operators. The nature and scale of Year 2000 challenges and programmes is such that there can be no certainty in advance that assessment, remediation, testing and implementation activity both within and outside the firm has been fully effective .¹

Although most problems are likely to be caused by operational failures, they will directly threaten business continuity. Thorough business continuity planning is therefore a matter of simple prudence and it must be an integral part of every institution's Year 2000 strategy .

Most institutions have contingency plans, for example for computer breakdowns or fire or other physical disasters. These may be a valuable starting-point for Year 2000 continuity planning. However, conventional contingency plans will not be

1 See the Joint Year 2000 Council's paper " Scope and Impact of the year 2000 problem " .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٦ - تعميم بشأن ما تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠ المنبثق عن بنك التسويات الدولي بشأن خطة استمرارية العمل للمواصلة مع عام ٢٠٠٠ م .

adequate to deal with Year 2000 problems. For example, backup computer systems are likely to replicate faults in the main hardware and software systems and may not be available if they are maintained at sites operated by a third party that could face Year 2000 difficulties.² Difficulties could also be encountered in different business areas at the same time, and initially small and localised problems could combine to create larger disturbances. Problems, one's own or those of others, might well be more difficult to diagnose and may take longer to put right. Particular solutions may not work if adopted and used simultaneously by a large number of institutions (e.g. simultaneous mass faxing if there is a problem with voice telephony). Most importantly, the behaviour and perception of external parties, including customers, trading counterparties and correspondents, may change individually or collectively (on the basis, for instance, of rumour or speculation) .

A further important factor is that although 1 January 2000 (like other sensitive dates in this context) is fixed, information for example about an institution, industry sector or region's preparedness is likely to emerge throughout the period before, during and after 1 January 2000. This will require the risks to be reassessed on an ongoing basis and the plans to be adapted accordingly .

1.2 The need to start Year 2000 continuity planning as soon as possible

Given all that is involved, the start of continuity planning cannot be left until the end of Year 2000 preparatory work. At the same time, continuity planning must not be done in a way which prejudices the successful and timely completion of the other key elements of a Year 2000 programme .

For the reasons given above, institutions must treat the Year 2000 as a potential problem without precedent. The issues that need to be addressed are many and wide-ranging. Institutions must carry out a specific Year 2000 risk assessment and will need to draw up new plans to address the risks they identify. They should, as far as possible, test those plans in advance. Developing and implementing a credible plan will therefore require significant resources and effective organisation.

2 The capacity of back up sites provided by third parties might also prove insufficient if a large number of customers request support at the same time .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٦ - تعميم بشأن ما تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي بشأن خطة استمرارية العمل للمواصلة مع عام ٢٠٠٠م .

No doubt this will also take time, and work should therefore be started as soon as possible. To delay starting is to risk not having an adequate plan in time .

All institutions should aim to have a business continuity project in place as early as possible, preferably by the end of the first quarter of 1999. The project should include a timetable which provides for a business continuity plan to be completed by September 1999. Throughout the process, institutions need to ensure that work is prioritised so that there is an appropriate focus both in terms of what is most critical to the business and in terms of timing (e.g. between pre and post-1 January 2000 issues) .

1.3 The general approach to Year 2000 continuity planning

For all institutions, addressing such an unprecedented problem will be very challenging. Many will have their own approach to contingency planning, which may well provide a sound methodology, and there are advantages in using familiar methods. However, what is essential is the full and active involvement of senior management and all business units in the process .

Most institutions will look in the first instance to their own resources, for example within their Year 2000 programme³ or their risk management teams, supported by internal audit, to address Year 2000 Continuity planning. However, given the unprecedented characteristics of the problem, every institution should make itself open to outside information, advice and support in order to receive the full benefit of professional expertise and practical experience as well as, if necessary, the requisite resources .

Particular caution should be exercised with regard to relying on resources employed in the Year 2000 programme for the development and implementation of a Year 2000 continuity project. One reason is that the Year 2000 programme will involve rigorous and continuous testing and careful implementation of remediated systems throughout 1999. Technical experts involved in the Year 2000 programme

³ To avoid confusion in this document, the main Year 2000 project aimed at remediating and testing the systems is called the Year 2000 programme, while the project aimed at providing business continuity is called the Year 2000 business continuity project .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٦ - تعميم بشأن ما تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي بشأن خطة استمرارية العمل للمواصلة مع عام ٢٠٠٠م .

will also need to remain available during all the important phases in the transition to 2000 in order to deal with any unexpected difficulties that might arise. Part 2 of this paper contains more specific guidelines on the development and implementation of the business continuity project. These are based on a number of guides to Year 2000 contingency planning that are now available from, or are being prepared by, regulatory organisations or trade bodies (see Annex.). Specialist consultancy and accounting firms have also developed guidelines for proper Year 2000 contingency planning. Moreover, some individual firms which have recognised at an early stage that the Year 2000 should not be treated as a competitive issue have been willing to share information on their own practice and experience. Finally, in some cases national Year 2000 coordinators are providing guidance to companies .

Most of these documents clearly state that Year 2000 business continuity is not a technical issue and should receive the attention of senior managers. Their involvement is required to ensure appropriate accountability and commitment, proper organisation and extensive coverage. It will be their responsibility to take decisions that relate to the core business strategies .

With respect to *accountability*, senior management should sponsor the business continuity project and provide adequate resources to put in place an effective business continuity plan in good time. They must ensure the adequate participation of all major business units. They will have to approve the risk assumptions and analysis and endorse the plans for risk mitigation and management .

As with the Year 2000 readiness programmes, the development of the business continuity project will require proper *organisation*. A timetable, with milestones, will need to be drawn up and adhered to, which will necessitate conferring the proper authority on the project group. Coordination with the main Year 2000 readiness programme as well as with the major business units will be a major challenge .

A proper organisation team (zero day management) has to be put in place for the Year 2000 transition period. This team should be responsible for collecting and disseminating information inside and outside the institutions and should have decision-making capabilities .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٦ - تعميم بشأن ما تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي بشأن خطة استمرارية العمل للمواصلة مع عام ٢٠٠٠م .

Ensuring *extensive coverage* of the Year 2000 continuity project will require executive attention. Adequate assumptions, scenarios and plans will need to be developed to cover the risks to which the firms is exposed before, during and after 1 January 2000, including operational, financial and reputational risks. This should take into account the vulnerabilities to the firm's own systems as well as to those of relevant external parties .

2 Guidelines on business continuity projects

This part of the paper provides more specific guidance on the development and implementation of a business continuity project. Institutions should consider it in the context of their own particular circumstances, organisation and working methods .

2.1 Establish high-level commitment to a business continuity project

The purpose of a business continuity project is to maximise the ability of the business to maintain a minimum level of outputs and services and the confidence of customers, counterparties and other key third parties in adverse circumstances. It should also help to identify alternatives to normal business processes and to prepare for a possible crisis. In the event of emergency measures being invoked, the business continuity project should facilitate the rapid resumption of normal service .

The establishment of a business continuity project may be a matter of business survival. It requires the rigorous identification of the risks to what is critical for adequate business continuity as well as the development and implementation of strategies to reduce those risks (*risk prevention*) or to mitigate the impact of any problems that occur in practice (*risk mitigation*) .

An indicated in part 1, the exposure to risk during the transition to the Year 2000 is likely to be greater than normal. Accordingly, it is prudent for institutions to assume that problems of some kind will occur and that those problems may well be

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٦ - تعميم بشأن ما تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي بشأن خطة استمرارية العمل للموامة مع عام ٢٠٠٠م .

unusual. Nevertheless, institutions should take existing business continuity plans into account and retain what remains appropriate in a Year 2000 context .

An effective project will be a complex, business-critical and resource-intensive task. It is essential that boards and senior managements take direct responsibility for the establishment of a project with the objective of achieving an agreed business continuity plan and for the allocation of sufficient resources. Their input is essential, in particular with respect to the formulation of the strategic business priorities that will need to be reflected in the plan. They must also lend the project the necessary support to ensure that its importance and priority are recognised by the business as a whole. Finally, they should monitor its execution, on the basis of regular reporting .

The business continuity project should be given an identified project manager and a project team of a sufficient size and quality to ensure its timely completion. All relevant business areas also need to be involved in the project in order to ensure their commitment and contribution of expertise and knowledge. This is likely to encompass the major business units, disaster recovery specialists, systems and operations units, and legal counsel .

The relationship of the project to the Year 2000 programme should be made clear. It should ensure the effective exchange of relevant information and coordination between the two projects. As explained in part 1. the objectives and scope of the two projects are different and it is therefore advisable to establish them separately, with different project managers and staff. The business continuity project is likely to be most effective if it is sponsored by senior management .

2.2 Establish a project plan and timelines

A first task of the project team should be to establish a project plan which identifies the scope of the project, allocates responsibilities for each project task and lays down timelines for each stream of work. This plan should be approved by the project team as a whole and endorsed by senior management. The timelines should

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٦ - تعميم بشأن ما تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي بشأن خطة استمرارية العمل للموامة مع عام ٢٠٠٠م .

be sufficiently detailed, with milestones, to enable progress on the plan to be regularly reviewed by both the team and senior management .

The scope of the project plan, and the timelines, should be kept under review and adjusted as necessary, in the light of experience or new information. Any threats to the achievement in good time of an effective business continuity strategy should be identified and addressed as and when they arise .

2.3 Identify business critical systems and processes

An essential objective of the business continuity project would be to identify what is critical to the continuity of business. This includes the key systems and processes which support the critical services and the internal and external dependencies which are crucial to the business. Much of this information should have been obtained in the context of the Year 2000 programme. However, the business continuity project should itself ensure that the risks to business continuity are addressed comprehensively. The project team should therefore review the analysis made in the main programme .

The business continuity project and the Year 2000 programme should generally agree on what is considered to be business-critical so that the business as a whole operates on the basis of a consistent, agreed analysis. Any inconsistencies or disagreements should be resolved at senior level .

2.4 Establish a risk identification and assessment methodology

To meet the primary purpose of an effective business continuity project it is essential to put in place a methodology for identifying the risks to business continuity and assessing their potential impact. That methodology must then be applied across the business as a whole. That methodology must then be applied across the business as a whole the methodology should be one which is practical, straightforward and readily understood by all those in the business who need to use it. It should also ensure comprehensive risk identification and assessment and be cost-effective .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٦ - تعميم بشأن ما تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي بشأن خطة استمرارية العمل للمواصلة مع عام ٢٠٠٠م .

The identification of the business's key processes, systems and dependencies (both internal and external) should provide the starting-point for identifying the risks. The business continuity project should consider the risks attaching to the Year 2000 programme itself, such as the failure to complete the programme in time and inadequacies or errors in one of the programme elements (e.g. inventory or testing). In addition, the business continuity project must consider the risks arising from the overall environment in which the business operates. These risks are likely to fall into one of three broad categories: operational risks, credit and liquidity risks and reputational risks .

Operational risks could arise from failures in internal systems, problems with facilities such as lifts, air-conditioning, heating or backup power supplies, and disruptions in the services provided by utilities such as water, electricity and telecommunications. They could also result from disturbances in financial market infrastructure elements such as payment and settlement systems, exchanges, market information providers or message carriers. Special attention should also be paid to the fact that frauds may be attempted when operational difficulties are experienced and normal business functioning (and security) is impaired .

Credit and liquidity risks are the typical financial risks to which financial institutions are exposed. Credit risk involves the possible financial loss as a result, for instance of a counterparty default or the depreciation in value of the assets held by the institution. Liquidity risk arises when financial institutions face unexpected cash-flow positions and either have to fund cash-flow shortfalls at short notice and unfavourable terms or invest surplus funds under unattractive conditions. In the context of the Year 2000, such risks can arise in different ways when financial institutions cannot carry out their business as usual. Particular concerns relate to the ability of firms to trade and settle under normal conditions and markets to function smoothly and with the needed liquidity when uncertainty increases .

Reputational risk can occur when a financial institution is seen to be poorly prepared to deal with operational or financial difficulties and when incidents occur that impair the institution's ability to operate normally and efficiently. This can

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٦ - تعميم بشأن ما تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي بشأن خطة استمرارية العمل للمواصلة مع عام ٢٠٠٠م .

result in the institution being negatively perceived by customers, counterparties or market participants. Given the degree of uncertainty about Year 2000 preparations, as well as the multiple interdependencies between financial market participants and their joint dependence on third-party service providers, it is likely that financial firms will face year 2000 disruptions. There is therefore strong potential for the reputation of financial firms to be negatively affected by Year 2000 difficulties in the financial system (whether real or perceived).⁴

Institutions need to be imaginative in identifying the possible risks. All parts of the business need to be involved to ensure that the process of risk identification results in a comprehensive list of perceived risks to business continuity .

For each of the types of risk identified, a proper assessment must be made of the probability of the risk occurring and the impact on the business if it does occur. The impact assessment should make explicit assumptions about the expected duration of a problem, for example, one hour, one day or one week. The purpose of this assessment is to enable the business to identify those risks which are most likely to occur and whose impact could be significant. It would also allow the identification of those risks whose impact could be significant. It would also allow the identification of those risks whose impact would be very high, even if the probability of occurrence is low. A simple methodology can be used, for instance classifying probability and impact (separately) on a high / medium / low basis .

It is essential that the analysis involve those in the business who are best placed to make the assessment by virtue of their knowledge, experience or expertise. In particular, business managers, who are in the best position to identify, assess and address risks to business viability, should be directly involved .

4 As indicated in the Council's policy paper on disclosure and information sharing (January 1999) this is one reason for financial firms to take voluntary action to publicly information about their readiness programmes and contingency plans .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٦ - تعميم بشأن ما تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي بشأن خطة استمرارية العمل للمواصلة مع عام ٢٠٠٠م .

2.5 Develop risk prevention and mitigation measures

After carrying out making the risk assessment, judgements should be made as to which risks present sufficient threats to the business to require the development of strategies and actions to prevent them arising or to mitigate their impact if they do arise. These judgements should be the basis for prioritising work in the project .

There may be various options for risk prevention and mitigation, including :

- Continuous review of results of tests on own systems (including those with embedded chips) and those of external parties;
- Rigorous prior assessment and continuous review of readiness and contingency plans of key market infrastructure providers, customers, counterparties, public utilities and government agencies;
- Reducing legal exposure, for instance by renegotiating contracts or revising documentation;
- Developing an effective disclosure and communications strategy;
- Working with other market participants, industry associations and market infrastructure providers to review best practices and, where appropriate, develop joint initiatives, for instance with respect to market practices;
- Enhancing liquidity and access to liquidity;
- Developing alternatives to normal business processes, for instance manual procedures or access to alternative types of trading procedure;
- Disaster recovery plans in the event of problems with availability of building, staff, etc.

Options should be chosen according to the likely seriousness of the expected disturbances and on the basis of their feasibility and the general business priorities. The overall objective should be to prepare to deal with contingencies without creating a false sense of security or an unnecessary degree of anxiety. Particular attention should be paid to internal and external communication strategies .

٣٦- متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٦- تعميم بشأن ما تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي بشأن خطة استمرارية العمل للمواصلة مع عام ٢٠٠٠م .

2.6 Zero day information management, communications and decision-taking

A business must be organised and prepared in the run-up to, on and after 1 January 2000, the so-called “zero day” to acquire and use information about itself, about third parties and about the general environment, including the infrastructure that may be relevant to business continuity. Information must be available at all times to allow rapid decisions to be made in response to developments in order to sustain business continuity. Finally, a firm must be able to communicate about its own status to regulators, business partners, customers and the media .

For this purpose, the business should, well in advance, identify the information likely to be required by itself and by others, the sources of that information, the means of obtaining it and the persons to whom the information is to be made available. This is likely to have implications for communications arrangements, internal and external, and for the availability of personnel .

The business should also, well in advance, determine the management arrangements for decision-making and the staff who will need to be involved in those arrangements. The facilities and support necessary to ensure that arrangements work efficiently should also be identified .

A business may consider it necessary to establish one or more communications or command centres to facilitate the dissemination of information and the monitoring of developments. Appropriate channels for information flows should enhance internal consultation and decision-making. To be effective, all these arrangements should be tested in advance .

٣٦- متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٦- تعميم بشأن ما تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي بشأن خطة استمرارية العمل للمواصلة مع عام ٢٠٠٠م .

2.7 Process discipline

All risk prevention and mitigation plans should be developed in accordance with strict process disciplines. This would require: precise documentation of each risk and of the related prevention or mitigation strategy; allocation of responsibility to an individual to develop and implement the strategy; and approval at the appropriate management level of the strategy and implementation plans .

It is also essential that, so far as practicable, each plan be tested to identify gaps or problems and to verify its credibility. Where necessary, the plan should be modified in the light of the tests. Those who will have to implement the plan must receive appropriate guidance and training .

Throughout the period before, during and after 1 January 2000, the business must be constantly on the alert for new developments or information that may change the risk identification or assessment or the assumptions made. The business continuity plan should be adjusted as necessary. In particular, in the context of business continuity planning as in the main reneidation programme, institutions must be alert to the implications of and risks attaching to changes made by the business to IT systems or programmes, or to business processes, outside Year 2000 projects. Institutions should seek to minimise such changes, particularly as 1 January 2000 approaches.⁵

5 Refer to Council's press statement and quote private and public sector recommendation to change management .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٦ - تعميم بشأن ما تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي بشأن خطة استمرارية العمل للموامة مع عام ٢٠٠٠م .

Annex

Source	Date	Title	Available from
French financial sector (supervisory authorities and market participants)	February 1999	Addendum to the White Book on the Year 2000 changeover - Business continuity after 2000	www.an2000.gouv.fr www.banque-france.fr
Global 2000 Coordinating Group	January 1999	Year 2000 Business Risk Management	www.global/2k.com
Hong Kong Monetary Authority	December 1998	Guidance Note on Year 2000 Contingency Planning by Authorised Institutions	www.info.gov.hk/banking / guideline / 981214.htm
Bank of Japan	November 1998	Guidance on Year 2000 Contingency planning	www.boj.or.jp
US General Accounting Office (GAO)	August 1998	Year 2000 Computing Crisis: Business Continuity and Contingency Planning	www.gao.gov/ special.pubs/ bcpguide.pdf
British Bankers' Association (BBA)	October 1998	Year 2000 Contingency Planning Guide	www.bankfacts.org.uk
Federal Financial Institutions Examination Council (FFIEC)	13 May 1998	Guidance concerning Contingency Planning in connection with Year 2000 Readiness	www.ffiec.gov/y2k

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٦ - تعميم بشأن ما تحرر من المجلس المشترك لعام ٢٠٠٠م المنبثق عن بنك التسويات الدولي بشأن خطة استمرارية العمل للمواصلة مع عام ٢٠٠٠م .

المحافظ

التاريخ : ٣٠ شعبان ١٤٢٠ هـ

الموافق : ٨ ديسمبر ١٩٩٩ م

السيد رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم لكافة البنوك المحلية

رقم (٢/ رب / ٧٦ / ١٩٩٩)

بالإشارة إلى التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بشأن المواعمة مع متطلبات عام ٢٠٠٠م، ولا سيما التعميم المؤرخ ١٩٩٨/١٢/٢٤ والذي تم التنويه فيه إلى ضرورة قيام مصرفكم بالعمل على إعداد خطط للطوارئ لمواجهة مشكلة عام ٢٠٠٠م .

فنود التنويه بأن استمرارية العمل للاستعداد لمواجهة مشكلة تغيير التاريخ في مطلع الألفية الثالثة يعتبر من أولويات عمل مصرفكم .

وعليه فإنه يتعين على مصرفكم تفعيل الإجراءات الاحترازية التي يقوم بها لمواجهة عملية تغيير التاريخ للألفية الثالثة، لتكون بمثابة ترتيبات موجهة لتلبية احتياجات العمل حيث من المتوقع أن يكون هناك حجم كبير من المعلومات بحاجة إلى التعامل معها خلال هذه الفترة، فضلاً عن التحوط لما هو غير محتمل حدوثه، ومن ثم يرغب البنك المركزي في التأكيد على ما يلي :

(١) ضرورة قيام مصرفكم بتشغيل أنظمتهم في تاريخ ٢٠٠٠/١/١م للتحوط تجاه أية مشاكل قد تبرز جراء عملية تغيير التاريخ والعمل على التغلب أو التخفيف منها .

(٢) القيام بالإختبارات المطلوبة، إن أمكن، مع البنوك والجهات الأجنبية المراسلة لمصرفكم بتاريخ ٢٠٠٠/١/١م، وذلك للتأكد من عدم مواجهته لأية مشاكل لدى بدء العمل الرسمي في ٢٠٠٠/١/٢م .

(٣) تشكيل غرفة عمليات سنة ٢٠٠٠م لمصرفكم يتواجد بها الأشخاص المعنيين يوم السبت الموافق ٢٠٠٠/١/١م، وذلك لإجراء الاختبارات اللازمة وإرسال التقارير لبنك الكويت المركزي عن وضعية اجتياز مصرفكم لمرحلة الانتقال للألفية الجديدة (خلال الفترة بين الجمعة ١٩٩٩/١٢/٣١

٣٦- متفرقة أخرى .

ب - خطة إدارة مشروع عام ٢٠٠٠ .

٧- تعميم رقم (٢/رب/٧٦/١٩٩٩) بشأن تفعيل الإجراءات الاحترازية التي يقوم بها البنك لمواجهة عملية تغيير التاريخ للألفية الثالثة .

إلى السبت ٢٠٠٠/١/١م) وفي حالة مواجهة مصرفكم لأية مشاكل، مع تزويد بنك الكويت المركزي بأرقام الاتصال لغرفة العمليات الخاصة بمصرفكم وأرقام الاتصال البديلة لمسئولي إدارة مصرفكم العليا .

هذا ونشير في هذا الجانب بأنه قد تم تشكيل غرفة عمليات ببنك الكويت المركزي من بين أغراضها متابعة أية ظروف وعوامل قد يكون لها تبعات سلبية على استمرارية الوحدات المصرفية والمالية الخاضعة للرقابة على أداء مهامها الرئيسية .

علماً بأن أرقام هواتف هذه الغرفة كالتالي :

خط مباشر ٢٢٤٦٣٨٢٥

٢٢٤٢٥٤٩٠

٢٢٤٢٥٤٩١

عن طريق البدالة ٢٢٤٤٩٢٠٠ داخلي (٢٤٦٠) (٢٤٦١)

ومن جانب آخر، فننوه إلى استعداد بنك الكويت المركزي بتزويد مصرفكم بالسيولة التي يحتاجها خلال الفترة المصاحبة لعملية تغيير التاريخ لعام ٢٠٠٠ .

مع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

المحافظ

التاريخ : ٤ رمضان ١٤٢٠ هـ

الموافق : ١٢ ديسمبر ١٩٩٩ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم لكافة البنوك المحلية

في إطار التحوط لأية مشاكل قد تصاحب فترة تغيير التاريخ لعام ٢٠٠٠، ودرءاً لأية اختلالات قد تطرأ مع عملية التغيير المشار إليها وخاصة ما يرتبط منها بسيولة مصرفكم .

فنود الإفادة عن استعداد بنك الكويت المركزي بتغطية احتياجات مصرفكم من السيولة، كمقرض أخير، وذلك في حال تعرض مصرفكم لمشكلة بالسيولة لها علاقة بعملية تغيير التاريخ لعام ٢٠٠٠ م .

مع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

المحافظ

التاريخ : ٢٣ شعبان ١٤٢٠ هـ

الموافق : ١ ديسمبر ١٩٩٩ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم إلى جميع البنوك المحلية

تنفيذاً لسياسة الدولة باحترام قرارات الشرعية الدولية والمتمثلة بقرارات مجلس الأمن، أود الإشارة إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٩٩٩/١٢٦٧ والذي جاء من ضمنه النص التالي :-

الفقرة ٤/ب : تجميد الأموال وغيرها من الموارد المالية، بما في ذلك الأموال الآتية أو المتولدة من ممتلكات تابعة للطالبان أو تسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، أو من أي كيان تمتلكه الطالبان أو تسيطر عليه، وفقاً لما تقررره اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٦ من القرار، وضمن عدم إتاحة تلك الأموال أو أي أموال أو موارد مالية أخرى من هذا القبيل، من جانب مواطنيها أو أي أشخاص داخل أراضيها، للطالبان أو بما يحقق مصلحة الطالبان أو أي كيان تملكه الطالبان أو تسيطر عليه، بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء ما تأذن به اللجنة على أساس كل حالة على حدة ولأسباب تتعلق بالإحتياجات الإنسانية .

هذا ويتعين على مصرفكم الإلتزام الفوري بتنفيذ ما جاء بقرار مجلس الأمن بشأن تجميد الأرصدة المشار إليها على النحو المتقدم ذكره، مع موافقتنا ببيان في موعد غايته أسبوع من تاريخه يوضح أي أرصدة تتوافر لديكم بشأن الأموال التي تم التحفظ عليها .

مع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

المحافظ

التاريخ : ٢٩ ذو القعدة ١٤٢٠ هـ

الموافق : ٥ مارس ٢٠٠٠ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم إلى جميع البنوك وشركات الاستثمار

نشير إلى كتابنا إليكم بتاريخ ١٩/١٢/١٩٩٣ بخصوص قرار مجلس الأمن رقم ٩٣/٨٨٣ بشأن تجميد الأموال أو الموارد المالية الأخرى التي تملكها أو تسيطر عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة الحكومة الليبية أو السلطات العامة في ليبيا أو أي مشروع ليبي .

فقد ورد كتاب وزارة الخارجية المؤرخ ٢٥/١/٢٠٠٠ والذي يشير إلى صدور قرار مجلس الأمن رقم ١١٩٢/١٩٩٨ بالتعليق الفوري للتدابير المتخذة تجاه قرار مجلس الأمن ٩٢/٧٤٨ و ٩٣/٨٨٣ وذلك نتيجة لامتنال الجمهورية الليبية إمتثالاً تاماً للطلبات والمقررات الواردة في القرارين سالف الذكر. وعليه يرفع الحجز عن جميع الأموال والموارد المالية إلى الحكومة أو السلطات العامة الليبية أو لصالحها أو إلى صالح أي مشروع ليبي، سواء عن طريق رعاياها أو عن طريق أي أشخاص من داخل أقاليمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

مع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

المدير

التاريخ : ٧ ربيع الأول ١٤١٩ هـ
الموافق : ١ يوليو ١٩٩٨ م

السيد / المدير العام المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

” تعميم إلى كافة البنوك المحلية “ *

تبين لدى بنك الكويت المركزي بأن بعض البنوك المحلية تقوم باستخدام الإيداعات النقدية من عملائها في تعبئة أجهزة الصرف الآلي، دون التأكد أو فحص هذه الأوراق مما قد يتسبب في تسريب بعض الأوراق النقدية المزيفة إلى هذه الأجهزة علماً بأن هذه الأجهزة غير مصممة للكشف عن الأوراق النقدية المزيفة .

وعليه، ويتعين على مصرفكم تعبئة أجهزة الصرف الآلي العائدة لكم باستخدام الأوراق النقدية المفروزة من بنك الكويت المركزي، أو الإيداعات النقدية لعملائكم بعد فحصها بأجهزة الأشعة فوق البنفسجية (U.V)، أو بالخيارين معاً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مدير إدارة الرقابة بالوكالة

إبراهيم علي القاضي

* أرسلت إلى جميع البنوك المحلية .

٣٦ - متفرقة أخرى .

د - العملات المعدنية وأوراق النقد الوطنية .

١ - تعميم بشأن ضرورة التأكد من سلامة الأوراق النقدية لدى البنوك المحلية من التزيف .

المحافظ

التاريخ : ٢٥ ربيع الأول ١٤١٩ هـ

الموافق : ١٩ يوليو ١٩٩٨ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم لكافة البنوك المحلية

رقم (٢ / رب / ٥٧ / ١٩٩٨)

وفقاً لما يقضي به البند (١) من المادة (١٥) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، فإن من بين أغراض بنك الكويت المركزي ممارسة إمتياز إصدار العملة لحساب الدولة، وفي هذا الإطار يتولى البنك المركزي مهام إصدار أوراق النقد الوطني المطلوبة وإعدام التالف منها كلما تطلب الأمر ذلك .

وكما هو معلوم فإنه يتم في إطار المعاملات اليومية للبنوك توريد كميات كبيرة من الأوراق النقدية الوطنية لبنك الكويت المركزي لإيداعها بحساباتها، كما تقوم البنوك أيضاً بتسليم عملائها الكميات المطلوبة من أوراق النقد الوطني عند السحب نقداً من حساباتهم، أو إستلام ما يتم إيداعه في حسابات هؤلاء العملاء، وهو الأمر الذي يتطلب أهمية قيام البنوك بتحديد إحتياجاتها على وجه الدقة من أوراق النقد الوطني التي تطلبها من بنك الكويت المركزي بما يتناسب مع إحتياجاتها الفعلية، فضلاً عن أهمية مراعاة التأكد من سلامة وصحة تلك الأوراق لدى التعامل بها مع العملاء .

وتحقيقاً لكل ماتقدم فإنه يتعين على كافة البنوك إتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الشأن، وبوجه خاص يتعين أن تشمل تلك الإجراءات على الأمور التالية :

(١) يتعين على البنوك توفير أوراق النقد الوطني بكافة فئاتها، وبصورة جيدة، على نحو يلي طلبات العملاء في أي وقت. وعلى البنوك أن تراعي عند طلبها أوراق نقد من البنك المركزي تقدير إحتياجاتها من تلك الأوراق وذلك على ضوء خبرة البنوك في تعاملها مع عملائها في هذا الخصوص .

٣٦ - متفرقة أخرى .

د - العملات المعدنية وأوراق النقد الوطنية .

٢ - تعميم رقم (٢/رب/٥٧/١٩٩٨) بشأن عمليات سحب وإيداع أوراق النقد الوطني التي تقوم بها البنوك مع البنك المركزي .

- ٢) التأكد من سلامة الأوراق النقدية عند إستلامها من العملاء وذلك ببذل العناية الواجبة وإجراء الفحص المناسب لها بإستخدام كافة الوسائل المتاحة لتلافي قبول أية أوراق نقد قد تكون مزيفة، على أن يشمل الفحص تعريض تلك الأوراق للإضاءة فوق البنفسجية، وفحص العلامات الأمنية المرئية لصورة رأس الصقر (الهولوجرام) وخيط الأمان والعلامة المائية .
- ٣) على البنوك توريد إيداعات عملاتها النقدية وخاصة الفئات الصغيرة منها إلى بنك الكويت المركزي لإستبدالها بفئات مفروزة .
- ٤) الإلتزام بإستخدام صناديق معدنية عند إيداع الأوراق النقدية لدى بنك الكويت المركزي، أخذاً في الاعتبار ضرورة ربط هذه الأوراق بشكل رزم (الرزمة تحتوي على ١٠٠٠ ورقة) وبطريقة جيدة ومحكمة، على أن يتم التوقيع عليها من قبل شخصين على الأقل، تطبيقاً لمبدأ الرقابة الثنائية، وذلك تحديداً للمسئولية عند حدوث نقص أو زيادة في المبالغ المودعة من قبل البنك .
- ٥) تزويد إدارة الأعمال المصرفية في بنك الكويت المركزي ببيان عن أرصدة وفئات الأوراق النقدية الوطنية الموجودة في خزانة كل بنك (المركز الرئيسي والفروع). ويكون هذا البيان بشكل دوري في اليوم الأخير من كل شهر، على أن يتم موافاة إدارة الأعمال المصرفية ببنك الكويت المركزي بالبيان المذكور في موعد لا يتجاوز يومين من تاريخ اليوم المعد عنه البيان .
- ٦) يتم العمل بهذه التعليمات إعتباراً من ١٩٩٨/٨/١ ويلغى ما يتعارض معها من تعليمات سابقة .

مع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

المدير

التاريخ : ١٥ صفر ١٤٢٠ هـ

الموافق : ٣٠ مايو ١٩٩٩ م

السيد / المدير العام المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم لكافة البنوك المحلية

إزاء ما لوحظ من تزايد أعداد عملاء البنوك الذين يلجئون للبنك المركزي لغرض استبدال العملات المعدنية التي بحوزتهم بأوراق نقدية .

وحيث نما إلى علمنا أن لجوء العملاء المذكورين للبنك المركزي للحصول على الخدمة سألفة الذكر إنما جاء بإيعاز من موظفي بعض البنوك لهؤلاء العملاء. ومع الأخذ بالاعتبار أن وزارات الدولة والبنوك وبعض المؤسسات المالية فقط لها الحق دون غيرهم في الاستفادة من مختلف الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك المركزي والتي من ضمنها استبدال العملات المعدنية بأوراق نقدية .

فإن البنك المركزي يؤكد على قيام مصرفكم بتوفير خدمة استبدال العملات المعدنية بأوراق نقدية لعملائه، دون الإيعاز لهم بالتوجه للبنك المركزي للحصول على تلك الخدمة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مدير إدارة الرقابة

إبراهيم علي القاضي

نائب المحافظ

التاريخ : ٩ رجب ١٤٢٦ هـ

الموافق : ١٤ أغسطس ٢٠٠٥ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم لكافة البنوك المحلية

نود أن نشير إلى التعميم الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٥/٣٠ بشأن ضرورة قيام البنوك المحلية بتوفير خدمة استبدال المسكوكات المعدنية بأوراق نقدية لعملائها، دون الإيعاز لهم بالتوجه للبنك المركزي للحصول على تلك الخدمة .

وإزاء ما لوحظ من قيام بعض البنوك بتقاضي عمولات نظير قيامها باستبدال العملات المعدنية بأوراق نقدية للعملاء، دون الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي المسبقة وفقاً لما تقضي به التعليمات الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٩ في شأن كافة الرسوم والعمولات التي تستوفيه البنوك المحلية من عملائها .

فإن بنك الكويت المركزي يؤكد على ضرورة التزام مصرفكم باستبدال العملات المعدنية بأوراق نقدية لعملائه دون تقاضي أية رسوم أو عمولات مقابل ذلك .

مع أطيب التمنيات ،،،

نائب المحافظ

د. نبيل أحمد المناعي

المحافظ

التاريخ : ١٨ ربيع الآخر ١٤٢٧ هـ

الموافق : ١٦ مايو ٢٠٠٦ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم إلى كافة البنوك المحلية رقم (٢/رب، رب أ/١٨٩/٢٠٠٦)

أود أن أشير إلى التعميم رقم (٢/رب/٥٧/١٩٩٨) الصادر لكافة البنوك المحلية بتاريخ ١٩/٧/١٩٩٨ بشأن الإجراءات التي يجب على البنوك الإلتزام بها في إطار معاملاتها اليومية في الأوراق النقدية الكويتية سواء مع بنك الكويت المركزي أو مع العملاء .

وفي ضوء ما لوحظ من قيام بعض البنوك باستخدام الأوراق النقدية التي تتلقاها من عملائها في تعبئة أجهزة الصرف الآلي، دون الإلتزام باستبدال تلك الأوراق النقدية بأخرى مفروزة من البنك المركزي، فإنه يجدر التأكيد على ضرورة التزام مصرفكم بأن يقتصر استخدام الأوراق النقدية في أجهزة السحب الآلي على تلك المفروزة من البنك المركزي .

مع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

نائب المحافظ

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٩ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

” تعميم إلى كافة البنوك المحلية “

في إطار الأنشطة المتعددة التي تقوم بها الوحدات المصرفية، فإن بنك الكويت المركزي يقوم بإصدار الضوابط والقواعد والمتطلبات الرقابية، وذلك بغرض تنظيم العمل المصرفي وتوجيهه بما يخدم الحفاظ على سلامة وامتانة المراكز المالية لوحدات الجهاز المصرفي وضمان عدم تعرضها لأيّة أزمات قد تنجم عن عدم مراعاة القواعد والأصول المصرفية لدى مزاوله أعمالها .

وغنى عن الذكر أنه لضمان فاعلية التعليمات والضوابط الرقابية التي يصدرها بنك الكويت المركزي في هذا الصدد، فإن الأمر يتطلب تعاون من الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي بغرض تنفيذ تلك المتطلبات والالتزام بها .

وإزاء ما لوحظ من وجود لبس في بعض الحالات لدى بعض البنوك المحلية في فهم آلية تطبيق تلك التعليمات، وهو الأمر الذي يؤثر بدوره على درجة الالتزام بتعليمات البنك المركزي وبالتالي على سلامة ودقة البيانات والمعلومات التي يتم موافاة البنك المركزي بها في هذا الشأن. يتعين على مصرفكم اتخاذ الخطوات اللازمة نحو تكليف موظفين مؤهلين لديكم للقيام بأعمال الإشراف والمتابعة نحو تطبيق تعليمات البنك المركزي والضوابط الصادرة عنه والتنسيق مع الإدارات المعنية في مصرفكم للاستفسار عن أية ملاحظات حول آلية تطبيق تلك التعليمات، فضلاً عن التأكد من مدى التزام مصرفكم بتنفيذ التعليمات والضوابط والتحقق من سلامة البيانات الدورية المقدمة إلى بنك الكويت المركزي، ومتابعة الالتزام بتنفيذ القوانين والقرارات الوزارية ذات العلاقة .

* أرسل إلى جميع البنوك المحلية .

٣٦ - متفرقة أخرى .

هـ - تعميم بشأن اتخاذ الخطوات اللازمة نحو تكليف موظفين مؤهلين بالبنك للقيام بأعمال الإشراف والمتابعة والتنسيق بشأن تطبيق التعليمات والضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي .

وفي حال تعذر ذلك، يتعين إضطلاع إدارة التدقيق الداخلي، للقيام بتلك المهام على أن تكون من ضمن أغراض تلك الإدارة .

مع أطيب التمنيات ،،،،

نائب المحافظ

د. نبيل أحمد المناعي

المدير

التاريخ : ١٨ رمضان ١٤٢٠ هـ

الموافق : ٢٦ ديسمبر ١٩٩٩ م

السيد / المدير العام المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

” تعميم لكافة البنوك المحلية “

بالإشارة إلى المرسوم رقم ٩٢/١٣٣ الصادر بتاريخ ١٥/٨/١٩٩٢ بشأن إنشاء اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين .

ولما كانت المادة (٤) من ذات المرسوم المذكور قد حددت صلاحيات وأغراض اللجنة المذكورة، ومن بينها حماية وتأمين الحقوق الإنسانية لأولئك الأسرى ورعاية أسرهم وتوفير ما يحتاجونه من خدمات وتسهيل معاملاتهم .

وبناءً على طلب اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين، فإنه يتعين على مصرفكم عدم فتح أي حساب يتعلق بقضية الأسرى إلا بعد الرجوع إلى اللجنة في هذا الشأن. وإذا كان لديكم أي استفسار في هذا الموضوع فيمكنكم الاتصال باللجنة بشأنه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مدير إدارة الرقابة

إبراهيم علي القاضي

المحافظ

التاريخ : ١١ ذو القعدة ١٤٢٠ هـ

الموافق : ١٦ فبراير ٢٠٠٠ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

” تعميم إلى كافة البنوك المحلية “

درجت البنوك على موافاة بنك الكويت المركزي بمسودة التقارير السنوية التي تتضمن أهم التطورات الاقتصادية خلال العام والتي يتم عرضها على الجمعية العامة للمساهمين مع البيانات المالية للبنك، وذلك لإبداء ملاحظاته حول محتوياتها .

وأود الإفادة في هذا الشأن، بأنه وإن كان بنك الكويت المركزي يؤكد على أهمية إيلاء البنوك المحلية للعناية الفائقة وتحري الدقة بشأن كافة المعلومات والبيانات التي تحتويها هذه التقارير، فإنه لا يرى داعياً لإستمرار قيام البنوك بتقديم مسودة هذه التقارير إلى البنك المركزي مستقبلاً .

مع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

المدير

التاريخ : ١١ جمادي الآخرة ١٤٢٢ هـ

الموافق : ٣٠ أغسطس ٢٠٠١ م

السيد / المدير العام المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

(تعميم إلى كافة البنوك المحلية وبيت التمويل الكويتي)

نود أن نشير إلى قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٧٠٤) بشأن حوادث السطو المسلح والذين يتعين بموجبه أن تقوم كافة الجهات المعنية في الدولة باتخاذ الإجراءات المناسبة لتأمين الحماية على الممتلكات والأرواح من أجل تجنب وقوع مثل هذه الحوادث .

ويتعين على مصرفكم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تكفل حماية ووقاية العاملين فيه وكذا الممتلكات بشتى أنواعها من مخاطر الحوادث المشار إليها. ونرفق لكم في هذا الخصوص صورة من التدابير الاحترازية المقترحة من قبل وزارة الداخلية لاتخاذ ما يلزم لوضعها موضع التنفيذ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مدير إدارة الرقابة

إبراهيم علي القاضي

التدابير الإحترازية للحد من ظاهرة حوادث السطو المسلح :

١- وجود دائرة تليفزيونية مغلقة في البنوك الرئيسية وجميع فروعها لتسجيل جميع ما يحدث داخل البنوك وخارجها وخاصة أماكن دخول وخروج الموظفين والمراجعين وأجهزة الصرف الآلي على أن يشرف على شاشاتها موظفون أمن من ذوي الكفاءة والخبرة تكون مهمتهم مراقبة كل ما يتم رصده وتسجيله بواسطة أشرطة فيديو على مدار الساعة .

٢- ربط البنوك وجميع فروعها مع عمليات وزارة الداخلية بخط هاتفي مباشر ليتسنى سرعة الإبلاغ عن أي حادث قد يتعرض له البنك .

٣- تدريب الموظفين العاملين في البنوك على الإجراءات الأمنية التي يتعين وجودها داخل البنك عند التعرض لأي محاولة إعتداء بهدف السلب أو السرقة .

٤- جعل الحراسة الداخلية للبنوك مسئولية الأمن الداخلي وذلك عن طريق الإستعانة بموظفين تابعين لشركات الحراسة المتخصصة في هذا المجال ويتم توزيعهم بطريقة منظمة على جميع الأبواب الرئيسية للبنوك وكافة المداخل والمخارج والممرات وتكون مسئولياتهم مراقبة من يشتبه في تصرفاتهم وتزويدهم بأجهزة إتصال حديثة ليتسنى إبلاغ مسئول الأمن بكافة التصرفات التي تثير الشك والريبة لسرعة الإبلاغ عن أي حادث قد يتعرض له موظفي البنك وكذلك العملاء .

٥- الإستعانة بأجهزة الإنذار للكشف عن أي محاولة للسرقة أو فتح الأبواب عنوة أو كسرها .

المدير

التاريخ : ٢٩ جمادي الآخرة ١٤٢٢ هـ

الموافق : ١٧ سبتمبر ٢٠٠١ م

السيد / المدير العام المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

” تعميم إلى كافة البنوك المحلية “

نود الإحاطة بأنه اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١ سيبدأ التداول الفعلي بين جمهور المتعاملين باليورو كعملة وطنية موحدة في ١٢ دولة أوروبية هي : النمسا، بلجيكا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال وأسبانيا .

واعتباراً من ٢٠٠١/٩/١، بدأ المصرف الأوروبي المركزي بتوزيع نحو ٦٠٠ مليار يورو على البنوك التجارية والتي ستوزع بدورها قسماً كبيراً منه على المحلات التجارية خلال الشهور القادمة المقبلة، ليعتاد أصحاب المحلات التجارية على العملة الجديدة .

كما ستبدأ المحلات التجارية في منطقة الوحدة النقدية الأوروبية اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١ بقبول اليورو رسمياً في التعاملات المالية، كما يمكن لجمهور المتعاملين استخدام عملاتهم الوطنية بحد أقصى ٢٠٠٢/٢/٢٨، تفقد بعدها العملات الوطنية لدول منطقة الوحدة النقدية الأوروبية صفة الإبراء القانونية حيث يمكن استبدالها لدى البنوك التجارية التابعة لمنطقة الوحدة النقدية الأوروبية وبتواريخ مختلفة وفقاً لكل دولة أوروبية بحد أقصى نهاية عام ٢٠٠٢، إلا أن البنوك المركزية الوطنية بمنطقة الوحدة النقدية الأوروبية ستستمر في استبدال تلك العملات ولفترات زمنية طويلة حتى العام ٢٠٠٤ على الأقل .

كما ستقوم تلك البنوك التجارية باستبدال العملات الأوروبية المختلفة لمنطقة الوحدة النقدية الأوروبية لحسابات عملاتها اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١، وستكون منافذ توزيع اليورو لجمهور المتعاملين من خلال: البنوك التجارية، المحلات التجارية ومكائن الصرف الآلي، حيث يتوقع أن تساهم الأخيرة بنحو ٧٠٪ من عملية انتشار وتوزيع العملة الجديدة .

وعليه، يتعين على مصرفكم اتخاذ الخطوات اللازمة لتسهيل بيع وشراء اليورو اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١، وبحث الإمكانيات المتاحة أو الترتيبات المستقبلية لتمكين جمهور المتعاملين في الكويت من استبدال ما لديهم من عملات أوروبية تابعة لمنطقة الوحدة النقدية الأوروبية سواء بما يعادلها بالدينار الكويتي أو بعملة اليورو .

كما يتوجب على مصرفكم الإحاطة التامة بالنواحي الأمنية المتوافرة بعملة اليورو تحسباً من قيام منظمات إجرامية محترفة بتسويق كميات من اليورو المزيف في بداية التداول والاستفادة من عدم إحاطة جمهور المتعاملين بطبيعة العملة الجديدة، وأن يتم النظر في وضع الإجراءات الاحترازية لتلافي مثل تلك الأوضاع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مدير إدارة الرقابة

إبراهيم علي القاضي

المحافظ

التاريخ : ٢٧ رجب ١٤٢٢ هـ

الموافق : ١٤ أكتوبر ٢٠٠١ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

” تعميم إلى كافة البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات الصرافة “

نود أن نشير إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٠١/٧٠٦) بشأن اعتماد الرقم المدني في كافة المعاملات والخدمات التي تقدمها وزارات الدولة وأجهزتها والالتزام باستخدام هذا الرقم في كافة الجهات الحكومية .

كما نشير إلى التعميم الصادر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ ٢٧/٨/٢٠٠١ والذي يوضح بأن وزارة الداخلية قد اتخذت كافة الإجراءات بشأن استخدام الرقم المدني في جميع الوثائق والرخص والمعاملات الصادرة منها .

وبناءً على ذلك، فإنه يتعين على مصرفكم / شركتكم استخدام الرقم المدني في جميع المعاملات التي يتم تقديمها للعملاء .

مع أطيب التمنيات ،،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

المحافظ

التاريخ : ١٥ شعبان ١٤٢٢ هـ

الموافق : ٣١ أكتوبر ٢٠٠١ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

” تعميم إلى كافة البنوك المحلية وبيت التمويل الكويتي وشركات الاستثمار وشركات الصرافة “

أفيدكم علماً بصدور قرار مجلس الوزراء رقم ٨٦٨ لسنة ٢٠٠١ بشأن تنظيم تحويلات جمعيات النفع العام والمؤسسات الشعبية العاملة في مجال العمل الخيري، حيث نصت المادة الثانية من ذلك القرار على :

« يحظر على كافة البنوك المحلية وبيت التمويل الكويتي أن تقوم بفتح حسابات لديها أو إجراء أية تحويلات خارجية لحساب الجمعيات واللجان الخيرية ما لم يكن مرخصاً لها بتجميع الأموال وإجراء التحويلات الخارجية .

يحظر على شركات الصرافة إجراء أية تحويلات خارجية لحساب جمعيات النفع العام والمؤسسات الشعبية العاملة في مجال العمل الخيري ما لم يكن مرخصاً لها بتجميع الأموال وإجراء التحويلات الخارجية .

كما نصت المادة الثالثة على :

« تلتزم البنوك المحلية وبيت التمويل الكويتي وشركات الصرافة والمؤسسات المالية الأخرى بتزويد اللجنة المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم (٨٦٧) المتخذ في اجتماعه (٢٠٠١/٣٦) المنعقد بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٧، في المواعيد التي تحددها بكافة البيانات والمعلومات التي تطلبها عن الحسابات والتحويلات الخارجية الخاصة بجمعيات النفع العام والمؤسسات الشعبية العاملة في مجال العمل الخيري .

ومن الجدير بالذكر أن اللجنة المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم ٨٦٧ هي اللجنة العليا للعمل الخيري والتي يرأسها سعادة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ك - تنظيم تحويلات جمعيات النفع العام والمؤسسات الشعبية العاملة في مجال العمل الخيري .

١ - تعميم بشأن ضرورة الالتزام بما يقضي به قرار مجلس الوزراء رقم (٨٦٨) لسنة ٢٠٠١ في شأن تنظيم تحويلات جمعيات النفع العام والمؤسسات الشعبية العاملة في مجال العمل الخيري .

وبناءً على ذلك، فإنه يتعين على مصرفكم / شركتكم الالتزام التام بما يقضي به هذا القرار، مع مراعاة ما يلي :

(١) ضرورة أخذ موافقة مسبقة من اللجان والجمعيات الخيرية على قيام مصرفكم / شركتكم بتنفيذ ما ورد في المادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء عند طلب بيانات أو معلومات .

(٢) عند الرغبة في التحقق من صحة تنفيذ ما ورد في المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء، فإن الأمر يتطلب الرجوع إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في هذا الشأن .

(٣) إفادتنا بالإجراءات التي تم اتخاذها من جانبكم تحقيقاً لما سبق بيانه .

مع أطيب التمنيات ،،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

المحافظ

التاريخ : ١٥ شعبان ١٤٢٢ هـ

الموافق : ٣١ أكتوبر ٢٠٠١ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

” تعميم إلى كافة البنوك المحلية وبيت التمويل الكويتي وشركات الاستثمار وشركات الصرافة “

أود أن أشير إلى ما تقضي به المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء رقم (٨٦٨) لسنة ٢٠٠١ الصادر بتاريخ ١٤/١٠/٢٠٠١ بشأن تنظيم تحويلات جمعيات النفع العام والمؤسسات الشعبية العاملة في مجال العمل الخيري، بأن « يضع بنك الكويت المركزي الآليات والأساليب اللازمة لمتابعة ومراجعة التحويلات الخارجية التي تقوم بها جمعيات النفع العام والمؤسسات الشعبية العاملة في مجال العمل الخيري من خلال البنوك المحلية وبيت التمويل الكويتي والمؤسسات المالية الأخرى وشركات الصرافة » .

وبناءً على ذلك، فإنه يتعين على مصرفكم / شركتكم تقديم بيانات تفصيلية لبنك الكويت المركزي عن عمليات التحويلات الخارجية التي تجريها هذه الجمعيات والمؤسسات الشعبية العاملة في مجال العمل الخيري، وذلك وفقاً للنموذج المرفق. على أن يتم موافقتنا بهذا البيان بصفة شهرية معتمداً من مراقبي حسابات مصرفكم / شركتكم، اعتباراً من شهر أكتوبر ٢٠٠١، وذلك في موعد غايته أسبوع من نهاية الفترة المعد عنها البيان .

مع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

المحافظ

التاريخ : ٢ شعبان ١٤٢٤ هـ

الموافق : ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم إلى كافة البنوك المحلية وبيت التمويل الكويتي وشركات الاستثمار وشركات الصرافة

نرفق لكم مع هذا نسخة من كتاب وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل المؤرخ ٢٠٠٣/٩/٦ والمتضمن قائمة^(١) معتمدة من الوزارة بجمعيات النفع العام ذات الطابع الخيري والمبرات الخيرية المشهورة من قبل وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل والمصرح لها بمزاولة نشاط العمل الخيري داخل دولة الكويت وفقاً لأحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام وتعديلاته .

وعليه، يتعين عليكم الالتزام بما جاء وفق كتاب وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل المرفق، على أن يتم ذلك بالاتساق مع ما جاء وفق تعميم بنك الكويت المركزي المؤرخ ٢٠٠١/١٠/٣١ بشأن قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٨٦٨) لسنة ٢٠٠١ الخاص بتنظيم تحويلات جمعيات النفع العام والمؤسسات الشعبية العاملة في مجال العمل الخيري .

وفي حال وجود أي استفسارات خاصة بالقائمة المعتمدة يتعين عليكم الاتصال بصورة مباشرة مع وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل بهذا الخصوص .

مع أطيب التمنيات ،،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

(١) صدر التعميم المؤرخ ٢٠٠٥/١١/٢٠ والمدرج في البند (ك/٤) من هذا الفصل والذي تم بموجبه إضافة أربع جمعيات نفع عام ذات طابع خيري .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ك - تنظيم تحويلات جمعيات النفع العام والمؤسسات الشعبية العاملة في مجال العمل الخيري .
٣ - تعميم مرفق به كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المؤرخ ٢٠٠٣/٩/٦ والمتضمن قائمة بجمعيات النفع العام ذات الطابع الخيري والمبرات الخيرية المشهورة من قبل الوزارة .

التاريخ : ٦ سبتمبر ٢٠٠٣ م

سعادة الأخ الكريم الشيخ / سالم عبدالعزيز سعود الصباح
محافظ بنك الكويت المركزي

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة إلى كتابكم رقم (٦٥٦٩/١٠٥/٢) المؤرخ في ١١/٨/٢٠٠٣. يرجى الإحاطة بأن جمعيات النفع العام ذات الطابع الخيري والمبرات الخيرية المشهورة من قبل الوزارة والمصرح لها بمزاولة نشاط العمل الخيري داخل دولة الكويت تحت مظلة أحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته والقرارات المنفذة له هي كالتالي :-

- ١- جمعية الإصلاح الإجتماعي .
- ٢- جمعية النجاة الخيرية .
- ٣- جمعية الشيخ/ عبدالله النوري الخيرية .
- ٤- جمعية إحياء التراث الإسلامي .
- ٥- جمعية العون المباشر .
- ٦- مبرة المرحومة شريفة هلال السابر .
- ٧- مبرة محمد رفيع حسين معرفي الخيرية .
- ٨- مبرة مؤسسة مشاريع الخير .
- ٩- المبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنة .
- ١٠- مبرة الفلاح الخيرية .
- ١١- مبرة البر الخيرية .
- ١٢- مبرة الكويت الإنسانية .
- ١٣- مبرة المؤسسة العالمية للتنمية .

٣٦- متفرقة أخرى .

ك - تنظيم تحويلات جمعيات النفع العام والمؤسسات الشعبية العاملة في مجال العمل الخيري .
٣- تعميم مرفق به كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المؤرخ ٦/٩/٢٠٠٣ والمتضمن قائمة بجمعيات النفع العام ذات الطابع الخيري والمبرات الخيرية المشهورة من قبل الوزارة .

١٤- المبرة الكويتية لحماية الأسرة .

١٥- مبرة المتميزين لخدمة القرآن الكريم والعلوم الشرعية .

١٦- مبرة أهل البيت الخيرية .

١٧- مبرة دشتي الخيرية .

١٨- مبرة العروة الوثقى الخيرية .

١٩- مبرة صناع الخير .

٢٠- مبرة الباقيات الصالحات .

٢١- مبرة الأعمال الخيرية .

٢٢- مبرة الكويت الخيرية .

٢٣- مبرة الأنصاري الخيرية .

هذا ولا يجوز لأية جهة خيرية إنفاق أموالها خارج الكويت إلا بعد الرجوع للوزارة والحصول على موافقتها المسبقة وموافقة وزارة الخارجية الكويتية .

واقبلوا خالص التحية،،،

وكيل وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل

المحافظ

التاريخ : ١٨ شوال ١٤٢٦ هـ

الموافق : ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم إلى كافة البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات الصرافة

إحاقاً لتعميم بنك الكويت المركزي المؤرخ ٢٠٠٣/٩/٢٨ بشأن القائمة المعتمدة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بجمعيات النفع العام ذات الطابع الخيري والمبرات الخيرية المشهورة والمصرح لها بمزاولة نشاط العمل الخيري داخل دولة الكويت وفقاً لأحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام وتعديلاته، نرفق لكم هذا نسخة من كتاب الوزارة المذكورة والمؤرخ ٢٠٠٥/١٠/٢٤ والمتضمن إضافة أربع جمعيات نفع عام ذات طابع خيري .

وعليه، يتعين عليكم الالتزام بما جاء وفق كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المرفق، على أن يتم ذلك بالاتساق مع ما جاء وفق تعميم بنك الكويت المركزي المؤرخ ٢٠٠١/١٠/٣١ بشأن قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٨٦٨) لسنة ٢٠٠١ الخاص بتنظيم تحويلات جمعيات النفع العام والمؤسسات الشعبية العاملة في مجال العمل الخيري .

وفي حال وجود أي استفسارات خاصة بالقائمة المعتمدة يتعين عليكم الاتصال بصورة مباشرة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بهذا الخصوص .

مع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

٣٦ - متفرقة أخرى .

ك - تنظيم تحويلات جمعيات النفع العام والمؤسسات الشعبية العاملة في مجال العمل الخيري .
٤ - تعميم مرفق به كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المؤرخ ٢٠٠٥/١٠/٢٤ والمتضمن إضافة أربع جمعيات نفع عام ذات طابع خيري .

التاريخ : ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٥ م

سعادة الأخ الكريم الشيخ / سالم عبدالعزيز سعود الصباح
محافظ بنك الكويت المركزي

تحية طيبة وبعد ،

إلحاقاً لكتابنا رقم ٢٠٦١٢/٢٤/١٧ المؤرخ في ٢٠٠٣/٩/٦ (مرفق صورة عن الكتاب) بشأن أسماء جمعيات النفع العام والمبرات الخيرية المشهورة من قبل الوزارة والتي يجوز لها فتح حسابات مصرفية لدى البنوك المحلية فقد تم القيام بالتالي :-

أولاً :- يرجى الإحاطة بأن الوزارة قد أشهرت في الآونة الأخيرة أربع جمعيات نفع عام ذات طابع خيري بموجب القرارات الوزارية التالية :-

- ١- جمعية صندوق إعانة المرضى القرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م .
- ٢- جمعية التكافل لرعاية السجناء القرار الوزاري رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٥ م .
- ٣- جمعية البشائر الخيرية القرار الوزاري رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٥ م .
- ٤- الجمعية الكويتية للعلوم الإسلامية القرار الوزاري رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٥ م .

وعليه يرجى التكرم بإضافة الجمعيات سالفه الذكر إلى الجمعيات الأخرى النظيرة لها ومخاطبة البنوك المحلية بهذا الخصوص .

ثانياً :- في إطار سعي الإدارة إلى تطوير وتنظيم وسائل العمل الخيري فإنها تقترح الآتي :-

١- اقتراح بتصميم نموذج ((أمر دفع)) يستخدم من قبل الجمعيات الخيرية المعتمدة أو التي سوف تشهر مستقبلاً لتلقي التبرعات وذلك عوضاً عن استقبال التبرعات بشكل نقدي مسانداً لها ((مرفق النموذج المقترح)) .

٢- إمكانية استخدام هذه النماذج من قبل المبرات الخيرية المشهورة أو التي تشهر مستقبلاً .

٣٦- مرفقة أخرى .

ك - تنظيم تحويلات جمعيات النفع العام والمؤسسات الشعبية العاملة في مجال العمل الخيري .

٤- تعميم مرفق به كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المؤرخ ٢٠٠٥/١٠/٢٤ والمتضمن إضافة أربع جمعيات نفع عام ذات طابع خيري .

٣- يشتمل النموذج المقترح على أرقام حسابات الجمعيات الخيرية والمبرات المعتمدة في البنوك .

٤- يتم منح هذه النماذج بموجب ضوابط وشروط تكفل للوزارة تحقيق الحد المطلوب بالتزام التقيد وعدم اقتراف أي مخالفات تتعلق بالعمل الخيري .

لذا يرجى التفضل بالاطلاع والإفادة .

واقبلوا خالص التحية،،،

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

المحافظ

التاريخ : ٢٨ ربيع الاخر ١٤٢٣ هـ

الموافق : ٩ يوليو ٢٠٠٢ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

” تعميم إلى كافة البنوك المحلية * “

لعلكم تشاركوننا الرأي في أن استقرار الأوضاع في الجهاز المصرفي، وقيام اليقين لدى العاملين في البنوك بأن معيار الكفاءة هو السبيل الوحيد لحصول كل ذي حق على حقه، تعتبر أموراً أساسية وضرورية للإرتقاء بالمهنة المصرفية في الكويت، ولتأمين سير العمل المصرفي على وجه سليم .

لذلك، وعلى هدى من حكم المادة (٧١) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨، فإننا نطلب من البنوك مراعاة ما يلي :

أولاً : أن يكون تعيين الموظفين وترقيتهم - وخاصة موظفي الإدارة الوسطى - بناءً على قواعد وأسس مدونة في أنظمة صادرة عن مجلس إدارة البنك، تجعل الاختيار في التعيين أو الترقية لأشخاص ذوي خبرة وكفاءة تؤهلهم للقيام بمهام الوظائف الموكولة إليهم. وهذا ما يشيع الشعور بالرضا والعدالة لدى العاملين في البنك .

ثانياً : أن يكون فصل الموظف من العمل بناءً على تحقيق ولأسباب تبرر الفصل، وليس فصلاً تعسفياً وفجائياً يؤدي إلى الشعور بالخوف لدى الموظفين، وعدم تيقنهم بشأن مستقبلهم الوظيفي في البنك .

والله نسأل أن يهبنا القدرة والعزيمة لعمل كل ما فيه نهضة وتقدم جهازنا المصرفي .

مع أطيب التمنيات ،،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

* أرسل إلى جميع البنوك المحلية .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ل - تعميم بضرورة وجود قواعد وأسس تعيين وترقية الموظفين، وأن يكون فصل الموظف من العمل بناءً على تحقيق وأسباب مبررة لذلك .

المحافظ

التاريخ : ٢٨ جمادي الأولى ١٤١٨ هـ

الموافق : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٧ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

” تعميم إلى جميع البنوك المحلية “

أود الإفادة بأنه في إطار تطوير الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي على البنوك المحلية، فإن بنك الكويت المركزي سيبدأ في تطبيق نظام لتقييم أداء البنوك المحلية باستخدام أسلوب CAMEL، وذلك بناءً على ما تسفر عنه عمليات التفتيش التي يقوم بها جهاز الرقابة الميدانية بالبنك المركزي .

ونرفق مع هذا لإطلاعكم الملامح العامة للنظام المذكور، والذي سيبدأ تطبيقه اعتباراً من الدورة التفتيشية القادمة على البنوك المحلية في عام ١٩٩٨* .

وأنوه بأنه، وفقاً للنظام المذكور، سيتم في نهاية كل دورة تفتيشية على مصرفكم موافاتنا بالنتائج النهائية للتقييم : درجة التقييم النهائي « المركب » لمصرفكم إضافة إلى درجة تقييم كل عنصر من عناصر أداء مصرفكم وفقاً لما توضحه الملامح العامة للنظام المرفقة .

وبهمني التأكيد في هذا المجال على ضرورة التعامل مع النتائج النهائية للتقييم التي سيتم موافاتكم بها بالدرجة المناسبة من السرية، وبحيث لا يتم نشرها أو تداولها خارج إطار مجلس إدارة مصرفكم والإدارة العليا به .

مع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

* تم تعديل مستويات تقييم عناصر أداء البنوك إلى سبعة مستويات على النحو المرفق بالتعميم المؤرخ ٢٠٠٥/١٠/١٦ .

٣٦ - متفرقة أخرى .

م - تعميم بشأن تطبيق نظام لتقييم أداء البنوك المحلية باستخدام أسلوب CAMEL .

المحافظ

التاريخ : ١٣ رمضان ١٤٢٦ هـ

الموافق : ١٦ أكتوبر ٢٠٠٥ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم إلى جميع البنوك المحلية* تقييم أداء البنوك باستخدام أسلوب " CAMEL "

بالإشارة إلى كتابنا بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٧ المتضمن إخطاركم بقيام البنك المركزي بالبدء في تطبيق نظام لتقييم أداء البنوك المحلية باستخدام أسلوب « CAMEL » والمرفق به الملامح العامة للنظام المشار إليه .

أود الإفادة بأنه في إطار المراجعة الدورية لهذا النظام فلقد تم تعديل مستويات تقييم عناصر الأداء وكذلك التقييم النهائي المركب « Composite Rating » إلى سبعة مستويات (بدلاً من خمسة)، وذلك على النحو التالي :

- المستوى الأول : مستوى أداء قسوي «Strong»
 - المستوى الثاني : مستوى أداء جيد جداً «Very good»
 - المستوى الثالث : مستوى أداء جيد «Good»
 - المستوى الرابع : مستوى أداء مُرضي «Satisfactory»
 - المستوى الخامس : مستوى أداء مقبول «Fair»
 - المستوى السادس : مستوى أداء حدي «Marginal»
 - المستوى السابع : مستوى أداء غير مُرضي «Unsatisfactory»
- ومرفق مع هذا الملامح العامة للنظام المذكور بعد التعديل المشار إليه .

مع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

* لا يشمل بيت التمويل الكويتي، بنك بوبيان، وفروع البنوك الأجنبية .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ن - تعميم بشأن تحديث نظام تقييم أداء البنوك باستخدام أسلوب CAMEL .

الملاحح العامة لنظام تقييم أداء البنوك باستخدام أسلوب CAMEL

مقدمة :

يعتبر أسلوب CAMEL من الأساليب الإشرافية الفعالة لتقييم أداء البنوك وتحديد مدى قوة ومتانة مراكزها المالية وأوضاع الإدارة بها، ومن ثم مدى قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها. كما يكفل تطبيق النظام التعرف على عناصر القوة والضعف في أداء البنوك. كذلك يمكن أن يستخدم هذا النظام، وبعد الوصول إلى التقييم النهائي للبنوك، في ترتيب البنوك وفقاً لمدى قوة ومتانة مراكزها المالية وأوضاع الإدارة بها .

ويعتمد النظام على تقسيم عناصر أداء البنوك، التي يتم تقييمها، إلى خمسة عناصر، هي :

Capital Adequacy “ C ”	(١) كفاية رأس المال
Asset Quality “ A ”	(٢) جودة الأصول
Management “ M ”	(٣) الإدارة
Earnings “ E ”	(٤) الربحية
Liquidity “ L ”	(٥) السيولة

وفي ضوء ما ينتهي إليه تقييم العناصر المذكورة، يتم الوصول إلى تقييم نهائي “ مركب ” للبنك “ Composite Rating ” والذي يمثل محصلة نتائج تقييم العناصر المشار إليها، أخذاً في الاعتبار مدى تأثير مناطق الضعف والقصور في الأداء على الوضع العام للبنك ومن ثم مستوى التقييم النهائي .

الأسس العامة للنظام :

(١) يتم تطبيق هذا النظام على كافة البنوك المحلية (التقليدية والإسلامية وبخلاف فروع البنوك الأجنبية) وعلى أسس عامة موحدة. مع مراعاة آثار الاختلافات بين البنوك من حيث حجم النشاط، نوعية النشاط، مدى تعقد وتنوع العمليات التي يقوم بها البنك .

(٢) يتم تطبيق هذا النظام، بصفة أساسية، من جانب جهاز الرقابة الميدانية بالبنك المركزي، بحيث يتم في نهاية كل تفتيش يجري على البنك، إعداد تقييم لأداء البنك وفقاً لهذا النظام في ضوء ما يتم من فحص،

٣٦- متفرقة أخرى .

ن - تعميم بشأن تحديث نظام تقييم أداء البنوك باستخدام أسلوب CAMEL .

وبحيث يراعى أن ما سيتم إرساله إلى البنك هو النتائج النهائية للتقييم : درجة التقييم النهائي " المركب " للبنك إضافة إلى درجة تقييم كل عنصر من عناصر الأداء المنوه عنها، وهذه النتائج سيتم إرسالها إلى مجلس إدارة البنك .

٣) يعتمد تقييم عناصر أداء البنوك، على مجموعتين من العوامل ذات الارتباط والتأثير على كل من عناصر الأداء المشار إليها :

- عوامل كمية " Quantitative "، والتي يمكن قياسها كمياً من خلال مجموعة من المؤشرات المالية التي تعتمد على البيانات المالية للبنك، بعد تعديلها وفقاً لما يسفر عنه الفحص الميداني لهذه البيانات. وهذه العوامل تم وضع مقاييس نمطية لها " Benchmarks " كلما كان ذلك منطبقاً .

- عوامل نوعية " Qualitative "، وهذه تخضع للتقدير والتقييم الشخصي للقائم بعملية التقييم لتحديد أثرها ومدى عمق هذا التأثير على تقييم وضع العنصر المعني، وكذا على التقييم النهائي " المركب " للبنك .

ويعتمد النظام - وكلما كان ذلك منطبقاً - على تحديد معايير رئيسية لاحتساب مؤشرات مالية تستخدم في تحديد مستوى تقييم العنصر المعني وفقاً للمقاييس النمطية الموضوعية " Bench marks "، هذا بالإضافة إلى مؤشرات مالية مساعدة وكذا عوامل التقييم التي تخضع لتقييم وحكم القائم بعملية التقييم والتي يمكن أن تؤدي إلى تعديل نتيجة التقييم التي يسفر عنها استخدام المعيار الرئيسي .

٤) سيتم تطبيق النظام في هذه المرحلة، على البنوك كشركات مساهمة كويتية بما يشمل فروعها في الداخل وفي الخارج. بحيث سيتم في مرحلة تالية، تطبيق النظام على أساس مجمع .

٥) أن تقييم عناصر الأداء الخمسة المذكورة، يتناولها سبعة مستويات، تأخذ اتجاهاً تنازلياً، بحيث يعكس المستوى الأول أفضل مستوى في الأداء، والمستوى السابع أدنى مستوى في الأداء، وتتمثل هذه المستويات فيما يلي :

- المستوى الأول : مستوى أداء قسوي «Strong»
- المستوى الثاني : مستوى أداء جيد جداً «Very good»
- المستوى الثالث : مستوى أداء جيد «Good»
- المستوى الرابع : مستوى أداء مُرضي «Satisfactory»
- المستوى الخامس : مستوى أداء مقبول «Fair»
- المستوى السادس : مستوى أداء حدي «Marginal»
- المستوى السابع : مستوى أداء غير مُرضي «Unsatisfactory»

وبالنسبة للتقييم النهائي المركب " **Composite Rating** " فإنه يتناوله أيضاً سبعة مستويات، بحيث يعكس الأول منها أفضل مستوى في الأداء، ويعكس الأخير أدنى مستوى في الأداء .

المدير التنفيذي

التاريخ : ٢٥ ذو القعدة ١٤٢٩ هـ

الموافق : ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨ م

السيد / المدير العام المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم إلى كافة البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات الصرافة

تجدون رفق هذا كتاب حاكم سورية المركزي المؤرخ ٢٠٠٨/١١/١٢ بشأن إصدار تعميم إلى كافة المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية حول عدم تنفيذ أي حوالات خارجية واردة من إحدى شركات الصرافة إلا في حالات معينة، وذلك بهدف الحد من نشاط الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يزاولون عمليات الصرافة بشكل غير نظامي، وضرورة حصر ممارسة هذه العمليات بالشركات المرخصة انسجاماً مع قوانين وأنظمة القطع النافذة وبما يحقق المصلحة العامة .

هذا ويرجى اتخاذ ما يلزم في هذا الشأن .

ومع أطيب التمنيات ،،،

المدير التنفيذي لقطاع الرقابة

د. محمد يوسف الهاشل

سعادة الشيخ سالم عبدالعزيز سعود الصباح المحترم
محافظ بنك الكويت المركزي

تحية طيبة وبعد ،

استناداً لأحكام القانون رقم /٢٣/ لعام ٢٠٠٢ لاسيما المادة ١٠٦/ب وإلى القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٦ والخاص بالترخيص لمؤسسات الصرافة وإلى تعليماته التنفيذية .

وبهدف الحد من نشاط الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يزاولون عمليات الصرافة بشكل غير نظامي، وضرورة حصر ممارسة هذه العمليات بالشركات المرخصة انسجاماً مع قوانين وأنظمة القطع النافذة وبما يحقق المصلحة العامة .

تم إصدار تعميم إلى كافة المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية حول عدم تنفيذ أي حوالات خارجية واردة من إحدى شركات الصرافة الخارجية إلا في الحالات التالية :

١- تسديد قيم الصادرات عن طريق المصارف المرخصة وفق أحد وسائل الدفع المحددة بموجب تعليمات لجنة إدارة مكتب القطع رقم ٤٦٢ تاريخ ٢٦/١١/٢٠٠٦ .

٢- إذا كانت الحوالة واردة لصالح إحدى شركات الصرافة السورية المرخصة أصولاً .

٣- إذا كانت قيمة الحوالات الواردة لصالح شخص واحد لا تتجاوز قيمة \$ ١٠,٠٠٠ شهرياً .

يرجى الاطلاع وإعلام شركات ومؤسسات الصرافة في بلدكم بضرورة التقيد بهذه الإجراءات .

وإننا نتطلع إلى وجود تعاون وتنسيق مستمرين بما يحقق المصلحة المشتركة لكلا البلدين، مع تمنياتنا لكم بدوام الصحة والعافية ولمصرفكم الموقر دوام التقدم والنجاح .

مع جزيل الشكر والامتنان ،،،

دمشق في ١٢/١١/٢٠٠٨م

د. أديب ميايلة

المحافظ

التاريخ : ٤ ربيع الآخر ١٤٣٠ هـ

الموافق : ٢٩ مارس ٢٠٠٩ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

” سرى “

تعميم إلى كافة البنوك وشركات الإستثمار

في إطار الصلاحيات المخولة لبنك الكويت المركزي للقيام بالتفتيش على البنوك والمؤسسات الخاضعة لرقابته، بموجب أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، واستناداً إلى القرارات الصادرة عن مجلس إدارة بنك الكويت المركزي في هذا الشأن .

نود إفادتكم بأن بنك الكويت المركزي سوف ينظر بتكليف جهة خارجية متخصصة في فحص وتقييم أنشطة ونظم مصرفية ومالية معينة، وذلك للانضمام إلى فرق التفتيش في الحالات التي يرى فيها البنك المركزي أن طبيعة المهمة تتطلب الاستعانة بمثل تلك الجهات .

كذلك واستناداً إلى نص المادة (٨٠) من أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه، سوف يقوم بنك الكويت المركزي بإبرام عقد مع الجهة التي سيتم تكليفها للقيام بتلك المهمة، يتضمن تعهداً من تلك الجهة، وكذلك من الأشخاص المكلفين بالمهمة، بالمحافظة على سرية كل البيانات والمستندات التي إطلعوا عليها، وكذلك النتائج التي أسفر عنها التفتيش، سواء كان ذلك أثناء قيامهم بتلك المهمة أو بعد الإنتهاء منها، وعلى النحو الذي تنص عليه المادة السالف ذكرها .

وسوف تتحمل البنوك وشركات الإستثمار، التي سيتم التفتيش على أعمالها، أتعاب وأجور الجهة التي سيعهد إليها القيام بالمهمة السابق بيانها .

مع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

المدير

التاريخ : ١٣ رمضان ١٤٣٠ هـ

الموافق : ٣ سبتمبر ٢٠٠٩ م

السيد / المدير العام المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم إلى جميع البنوك الكويتية بشأن إخطار البنك المركزي بنتائج التقييم الذي تجريه وكالات ومؤسسات التصنيف الدولية للبنوك الكويتية

أود الإفادة بأنه لوحظ قيام وسائل الإعلام بنشر نتائج التقييم الذي تجريه وكالات ومؤسسات التصنيف الدولية المعتمدة للبنوك الكويتية في الوقت الذي لا يتم فيه إخطار البنك المركزي بنتائج تلك التقييمات في بعض الحالات .

وبالنظر إلى اهتمام بنك الكويت المركزي بالإطلاع على نتائج التقييم الذي تجريه وكالات ومؤسسات التصنيف الدولية للبنوك الكويتية في شتى المجالات، فإن الأمر يتطلب إخطارنا - بصفة فورية - في حالة تسلم مصرفكم للتقرير النهائي الذي تعده جهة التصنيف الدولية لمصرفكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مدير إدارة الرقابة المكتبية

يوسف جاسم العبيد

المحافظ

التاريخ : ٢٢ شوال ١٤٣٠ هـ

الموافق : ١١ أكتوبر ٢٠٠٩ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم إلى كافة البنوك المحلية (٢/رب، رب أ/٢٤٩/٢٠٠٩)

سعيًا من بنك الكويت المركزي إلى التأكيد على أهمية قيام إدارات البنوك بإعطاء العناية والإهتمام المناسبين لتحليل الأوضاع الخاصة بها وتشخيص المشكلات التي تواجهها ووضع الحلول والبدائل الملائمة لتلك المشكلات وتحديد ملامح الرؤية المستقبلية في ضوء المتغيرات المحيطة بها سواء الحالية أو المتوقعة، وأخذًا بالاعتبار ما قد يكون لإنعكاسات الأزمة المالية العالمية وغيرها من المتغيرات من آثار على جودة المحافظ الائتمانية والاستثمارية ومن آثار على الأنشطة التشغيلية للبنك بصفة عامة .

فإنه يتعين على مصرفكم موافاتنا بتقرير يرفق مع البيانات المالية السنوية اعتباراً من نهاية عام ٢٠٠٩ يتم إعداده من قبل إدارة مصرفكم بحيث يتضمن هذا التقرير تقييماً للأوضاع الحالية للبنك وتشخيصاً للمشكلات والمخاطر والتحديات التي يواجهها فيما يتعلق بمختلف الجوانب التشغيلية، بما في ذلك الجوانب التمويلية والإدارية والتكنولوجية، وتأثيراتها المتوقعة على أوضاع البنك الحالية والمستقبلية والأداء المتوقع .

هذا ويتعين أن يتضمن التقرير إيضاحات كافية عن السياسات والإجراءات التي يخطط البنك لإتباعها للتعامل مع المتغيرات المشار إليها وآثارها، مع بيان رؤية إدارة البنك وتقييمها لإنعكاسات تلك المتغيرات على ربحية البنك ونسب الأداء، بالإضافة إلى إنعكاسات ذلك على النسب الرقابية لدى البنك مثل نسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، ونسبة القروض إلى الودائع، وغيرها من النسب الأخرى .

كذلك يتعين أن يتناول التقرير تحديد المقاييس والمعايير التي تضعها إدارة البنك لتقييم الأداء، ورؤية إدارة البنك للأحداث الهامة والمتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الأعمال المستقبلية للبنك ومجالات تشغيله وإجراءات تحسين الأداء .

وعلى أن يتضمن التقرير المشار إليه أية مقترحات تراها إدارة مصرفكم، وذلك لتحسين الأوضاع على مستوى البنك والقطاع المصرفي .

هذا ويتعين أن يكون هذا التقرير في إطار إستراتيجية عمل البنك وبحيث يغطي فترة زمنية مدتها عام، وعلى أن يتم تزويد بنك الكويت المركزي بتقرير ملخص يتضمن الأمور سالفة الذكر وإنجازات الإدارة في هذا الشأن، وذلك بصفة دورية مرفقاً مع البيانات المالية الربع السنوية لمصرفكم عن الفترات المنتهية في مارس، يونيو، سبتمبر ابتداءً من العام ٢٠١٠ .

مع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

المحافظ

التاريخ : ١٢ ربيع الآخر ١٤٣١ هـ

الموافق : ٢٨ مارس ٢٠١٠ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم رقم (٢/رب، رب أ/٢٥٦/٢٠١٠)

إلى كافة البنوك المحلية

بالإشارة إلى كتاب بنك الكويت المركزي الموجه إلى السيد رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢١، حول موضوع فتح حسابات للبنوك الإيرانية مع البنوك الكويتية .

وفي ضوء الردود التي تلقاها بنك الكويت المركزي من البنوك الكويتية، والتي تضمن بعضها طلب رأي البنك المركزي حول قيام هذه البنوك الكويتية بفتح حسابات معها للبنوك الإيرانية .

نود إفادتكم بأن بنك الكويت المركزي لا يتدخل في قرارات البنوك المتعلقة بمثل هذه المواضيع، وبالتالي فإن مسؤولية اتخاذ هذه القرارات يقع على عاتق هذه البنوك .

ومع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

المحافظ

التاريخ : ١٣ ربيع الآخر ١٤٣١ هـ

الموافق : ٢٩ مارس ٢٠١٠ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

« تعميم إلى كافة البنوك المحلية »

دليل توصيات حوكمة البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أصدر معهد حوكمة وبالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كتيباً بعنوان « دليل توصيات حوكمة البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا » .

هذا وفي إطار الجهود التي يبذلها بنك الكويت المركزي للإرتقاء بمعايير الحوكمة في القطاع المصرفي وحرصاً منه على المزيد من التنظيم في العمل المصرفي وتوجيهه بما يخدم الحفاظ على سلامة ومتانة المراكز المالية، وحيث أن هذا الدليل إنما يأتي في إطار منهج بنك الكويت المركزي في جعل العمل المصرفي الكويتي متوافقاً مع أفضل الممارسات في هذا المجال، فعليه نوصي بزيارة الموقع الإلكتروني للمعهد المذكور على العنوان المدرج أدناه، والإطلاع على الدليل المذكور للإستفادة مما يتضمنه من معايير في مجال الحوكمة .

http://www.hawkamah.org/events/conferences/conference_2009/files/mena-policy-brief-banks.pdf

ومع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

المحافظ

التاريخ : ٢٠ رمضان ١٤٣١ هـ

الموافق : ٣٠ أغسطس ٢٠١٠ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم إلى جميع البنوك الكويتية بشأن تمويل الزيادة في رأس المال

في إطار قيام بعض البنوك بزيادة رؤوس أموالها، وحرصاً على تحقيق الأهداف المرجوة من زيادة رأس المال، خصوصاً فيما يتعلق بتوفير موارد مالية جديدة للبنك وزيادة قدرته على مواجهة المخاطر، فإنه يحظر على أي بنك كويتي تقديم أي تمويل بغرض الإكتتاب في زيادة رأس ماله، ويسرى هذا الحظر على البنك وفروعه الخارجية وشركاته التابعة .

ومع أطيب التمنيات ،،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

المحافظ

التاريخ : ٤ ربيع الأول ١٤٣٢ هـ

الموافق : ٧ فبراير ٢٠١١ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم رقم (٢/رب، رب أ، رس، رس أ/٢٧٠/٢٠١١)

” تعميم إلى كافة البنوك الكويتية وشركات الاستثمار “

بشأن عرض الجزاءات على الجمعية العامة

في إطار أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة، والصالح العام للبنك / الشركة، ونظراً لأهمية إطلاع مساهمي مصرفكم / شركتكم على كافة المعلومات المتعلقة بأداء البنك / الشركة والإدارة خلال العام .

فإن بنك الكويت المركزي يرى أن يتم إعداد بيان مستقل (بخلاف تقرير مجلس الإدارة) يتم تلاوته من قبل رئيس مجلس إدارة مصرفكم / شركتكم (أو من ينوب عنه) في اجتماع الجمعية العامة السنوي يتضمن جميع الجزاءات (مالية وغير مالية) التي تم توقيعها، خلال السنة المالية، على مصرفكم / شركتكم وفق أحكام المادة (٨٥) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته .^(١)

ويجب موافاة بنك الكويت المركزي بنسخة من هذا البيان^(٢) رفق طلب الموافقة على بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة. ويتعين على مصرفكم / شركتكم الإلتزام بذلك إعتباراً من الاجتماع القادم للجمعية العامة .

ومع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

(١) تم بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٠ إرسال كتاب لتوضيح مفهوم عرض الجزاءات على الجمعية العامة للبنك مدرج في البند (ث) من هذا الفصل .
(٢) تم بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٤ إرسال التعميم رقم (٢/رب، رب أ/٤٣١/٢٠١٩) إلى جميع البنوك الكويتية مدرج في البند (د-د) من هذا الفصل بشأن تلاوة بيان الجزاءات المالية وغير المالية على الجمعية العامة للبنك وذلك بصورة كاملة دون نقصان.

٣٦ - متفرقة أخرى .

ت - تعميم رقم (٢/رب، رب أ، رس، رس أ/٢٧٠/٢٠١١) بشأن عرض الجزاءات على الجمعية العامة للبنك .

المحافظ

التاريخ : ١٧ ربيع الأول ١٤٣٢ هـ

الموافق : ٢٠ فبراير ٢٠١١ م

السيد رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة إلى كتابكم المؤرخ ٢٠١١/٢/١٥ فيما يتعلق بتعميم بنك الكويت المركزي المؤرخ ٢٠١١/٢/٧ في شأن عرض الجزاءات على الجمعية العامة للبنك .

نود الإفادة بأن المطلوب بموجب التعميم المشار إليه هو إعداد بيان بالجزاءات (المالية وغير المالية)^(١) يُتلى على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة، دونما حاجة لإدراجه في بند مستقل ضمن جدول الأعمال أو في التقرير السنوي الذي يتم نشره، وهذا هو النهج المتبع في هذا الخصوص .

ومع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

سالم عبدالعزيز الصباح

(٢) تم بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٤ إرسال التعميم رقم (٢/رب، رب أ/٤٣١/٢٠١٩) إلى جميع البنوك الكويتية مدرج في البند (د-د) من هذا الفصل بشأن تلاوة بيان الجزاءات المالية وغير المالية على الجمعية العامة للبنك وذلك بصورة كاملة دون نقصان.

٣٦ - متفرقة أخرى .

ث - كتاب إلى اتحاد مصارف الكويت بشأن توضيح مفهوم تعميم بنك الكويت المركزي المؤرخ ٢٠١١/٢/٧ حول عرض الجزاءات على الجمعية العامة للبنك .

نائب المحافظ

التاريخ : ١٦ ربيع الأول ١٤٣٣ هـ

الموافق : ٨ فبراير ٢٠١٢ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم رقم

(٢/رب، رب أ، رس، رس أ، رت، رت أ، رص/٢٨٠/٢٠١٢)

إلى جميع البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات الصرافة

لاحظ بنك الكويت المركزي في الآونة الأخيرة أن هناك اتصالات هاتفية تمت مع جهات خاضعة لرقابته وجهات أخرى من أشخاص مجهولين ينتحلون أسماء مسؤولين وعاملين في بنك الكويت المركزي .

ويود بنك الكويت المركزي أن يؤكد على جميع الجهات الخاضعة لرقابته بتوخي الحيطة والحذر والتأكد من هوية الأشخاص المتصلين بهم قبل إجراء أي تعامل معهم بأي شكل من الأشكال .

مع أطيب التمنيات ،،،،

نائب المحافظ

د. محمد يوسف الهاشل

نائب المحافظ

التاريخ : ١٣ ربيع الآخر ١٤٣٣ هـ

الموافق : ٦ مارس ٢٠١٢ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

” تعميم إلى كافة البنوك الكويتية وشركات الاستثمار وشركات التمويل “

بالإشارة إلى تعميم بنك الكويت المركزي الصادر بتاريخ ١٣/٨/١٩٩٦ بشأن ضرورة عرض الكتب المرسله من بنك الكويت المركزي إلى رئيس مجلس الإدارة في شأن النتائج النهائية للتفتيش وذلك في أول اجتماع لاحق لتاريخ استلام تلك الكتب .

يود بنك الكويت المركزي أن يؤكد على مضمون ما جاء بالتعميم سالف الإشارة إليه، على أن يتم موافاتنا بما يفيد عرض الكتب المذكورة على مجلس الإدارة خلال فترة أقصاها ٤٥ يوم من تاريخ إرسال تلك الكتب .

ومع أطيب التمنيات ،،،،

نائب المحافظ

د. محمد يوسف الهاشل

المحافظ

التاريخ : ٢٠ شعبان ١٤٣٣ هـ

الموافق : ١٠ يوليو ٢٠١٢ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم رقم (٢/ رب، رب أ/ ٢٨٦ / ٢٠١٢)

إلى جميع البنوك المحلية

بالإشارة إلى الاجتماعات التي عقدت في بنك الكويت المركزي مع ممثلين عن اتحاد مصارف الكويت، والمراسلات التي تلقاها بنك الكويت المركزي من اتحاد مصارف الكويت بشأن رغبة البنوك التواجد في بعض الوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية لتعريف العملاء بالمنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك .

نود الإفادة بأن بنك الكويت المركزي يوافق على تواجد مندوبي البنوك في الجهات المشار إليها وفق الضوابط والمعايير التالية :

أولاً : أن يتقدم البنك المعني بطلب إلى بنك الكويت المركزي موضحاً به المكان المطلوب التواجد فيه ومدة وشكل هذا التواجد، ومصحوباً بموافقة الجهة صاحبة المكان على ذلك بغرض الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي المسبقة على ذلك التواجد .

ثانياً : عدم تواجد البنك في جهة ما لأكثر من مرتين خلال العام الواحد ولمدة لا تزيد عن شهرين للمرة الواحدة .

ثالثاً : أن يكون تواجد مندوبي البنوك لأغراض تسويقية فقط وبهدف تعريف العملاء بالخدمات التي يقدمها البنك ومنتجاته وذلك من خلال توزيع إعلانات أو بروشورات دون إجراء أية معاملات أو استلام طلبات العملاء التي ترتبط بهذه الخدمات أو المنتجات في هذه المواقع .

٣٦ - متفرقة أخرى .

ض - تعميم رقم (٢/ رب، رب أ/ ٢٨٦ / ٢٠١٢) بشأن تواجد مندوبي البنوك في بعض الوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية لتعريف العملاء بالمنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك .

رابعاً : ضرورة التزام البنوك في جميع الأحوال بالمهنية العالية من جانب موظفيها المتواجدين بالأماكن المشار إليها، وأن يكون التواجد بشكل لائق دائماً .

ومع أطيب التمنيات ،،،،

المحافظ

د. محمد يوسف الهاشل

المحافظ

التاريخ : ٧ رمضان ١٤٣٤ هـ

الموافق : ١٦ يوليو ٢٠١٣ م

السيد / المدير العام المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم رقم (٢/رب، رب أ/٣٠٧/٢٠١٣) إلى جميع فروع البنوك الأجنبية العاملة في دولة الكويت بشأن إسناد مهام وأعمال مدراء الفروع في حال غيابهم

في إطار تنظيم سير العمل بفروع البنوك الأجنبية العاملة في دولة الكويت بما يتماشى مع القوانين والتعليمات ذات الصلة، وإزاء ما لوحظ من قيام بعض مدراء الفروع بالسفر لخارج البلاد في مهمات عمل أو إجازات خاصة من دون إخطار بنك الكويت المركزي بذلك .

فإن بنك الكويت المركزي ينوه إلى وجوب مراعاة إخطاره في حال قيام المدير العام للفرع بمهمة عمل أو إجازة، مع مراعاة إسناد مهامه وأعماله لأحد نوابه أو مساعديه أو من في حكمهم ممن تمت الموافقة على شغلهم لوظائفهم في إطار ما تقضي به أحكام المادة (٦٨) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، وذلك وفقاً للنظم واللوائح المعمول بها لدى فرع مصرفكم .

ومع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

د. محمد يوسف الهاشلي

المدير

التاريخ : ٧ شوال ١٤٣٤ هـ

الموافق : ١٤ أغسطس ٢٠١٣ م

السيد / المدير العام المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم لكافة البنوك المحلية مشروع تطبيق الأيبان في دولة الكويت

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه والذي تم تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية منه، وإلى كتاب اتحاد مصارف الكويت المؤرخ ٢٠١٣/٤/٢ بشأن جاهزية جميع البنوك المحلية لاستقبال حوالات الرواتب بصيغة الأيبان .

نود الإفادة بأنه يتعين على مصرفكم تكليف مدققي الحسابات الخارجيين لمصرفكم باتخاذ اللازم للتأكد مما يلي :

- ١- صحة البرامج الخاصة بالتحقق من صيغة الأيبان في أنظمة مصرفكم .
- ٢- جاهزية مصرفكم لاستقبال حوالات الرواتب بصيغة الأيبان .

هذا، ويتعين تقديم شهادة من مدققي الحسابات بهذا الشأن في موعد أقصاه ٢٠١٣/٩/٣٠ .

هذا وفي حال وجود أية استفسارات لدى المعنيين لديكم، فإنه بإمكانهم الاتصال بالسيد محمد الحداد - خبير المشاريع التقنية - هاتف رقم (٢٢٩٧٢٩٧٠) .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مدير إدارة الرقابة المكتبية

وليد محمود العوضي

المحافظ

التاريخ : ١٨ يونيو ٢٠١٣ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

” تعميم إلى كافة البنوك المحلية “

إلحاقاً لتعميم بنك الكويت المركزي المؤرخ ٢٩/١٠/٢٠٠٣ بشأن القائمة المعتمدة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لجمعيات النفع العام المصرح لها إنفاق أموال التبرعات في الأعمال والمشروعات الخيرية خارج الكويت .

فقد ورد كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المؤرخ ٣٠/٥/٢٠١٣ والذي تضمن إستثناء جمعية الهلال الأحمر الكويتي من قرار مجلس الوزراء الموقر الذي ينص على وجوب حصول الجمعية على موافقة الوزارة المذكورة لكافة التحويلات المالية التي تقوم بها الجمعية للخارج، تسهياً وتيسيراً لقيام الجمعية بدعم المشاريع الإنمائية الخارجية .

يرجى إتخاذ ما يلزم لتنفيذ ما جاء أعلاه، وفي حال وجود أي استفسارات خاصة بهذا الشأن يرجى الإتصال وبصورة مباشرة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بهذا الخصوص .

ومع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

د. محمد يوسف الهاثل

٣٦ - متفرقة أخرى .

أ- تعميم بشأن إستثناء جمعية الهلال الأحمر الكويتي من موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لكافة التحويلات المالية التي تقوم بها الجمعية للخارج .

التاريخ : ٣٠ مايو ٢٠١٣ م

الأخ الكريم / محافظ بنك الكويت المركزي المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

بناءً على تعليمات مجلس الوزراء الموقر، نأمل التعميم على كافة البنوك المحلية بإستثناء جمعية الهلال الأحمر الكويتي من قرار مجلس الوزراء الذي ينص على وجوب حصول الجمعية على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لكافة التحويلات المالية التي تقوم بها الجمعية للخارج .

وذلك تسهيلاً وتيسيراً لقيام الجمعية بدعم المشاريع الإنمائية الخارجية .

شاكرين ومقدرين جهودكم وتعاونكم .

واقبلوا خالص التقدير والاحترام ،،،

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

المحافظ

التاريخ : ١٧ أبريل ٢٠١٤ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

” تعميم إلى كافة البنوك المحلية “

تجدون مرفقاً نسخة من كتاب وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل بشأن عدم قبول إيداع أية أموال نقدية من قبل المبرات الخيرية في حساباتها المصرفية إلا بموجب موافقة كتابية مسبقة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

وعليه، يرجى إتخاذ ما يلزم لتنفيذ ما جاء في الكتاب المرفق، وفي حال وجود أي إستفسار لديكم في هذا الشأن، يمكنكم الإتصال مباشرة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

ومع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

د. محمد يوسف الهاشل

التاريخ : ٣١ مارس ٢٠١٤ م

السيد / يوسف جاسم العبيد المحترم ،

نائب محافظ بنك الكويت المركزي

تحية طيبة وبعد ،

نتقدم إليكم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بأطيب التحية وأوفر التقدير، متمنية لسيادتكم ولمنتسبي مصرفكم الموقر دوام التقدم والازدهار - شاكرين لكم تعاونكم مع الوزارة في سائر الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بما يحقق المصلحة العامة .

وبعد يرجى الإحاطة بأن الوزارة قد لاحظت من خلال أعمال الرقابة والإشراف على نشاط المبرات الخيرية إيداع مبالغ تبرعات نقدية من قبل المبرات الخيرية في الحسابات المصرفية المفتوحة باسمها لدى البنوك المحلية، وذلك دون أن تكون هذه التبرعات مرخصاً بها من الوزارة قبل جمعها، علماً بأن قرار مجلس الوزراء الموقر (٨٦٧/ثانياً) الصادر في اجتماعه رقم (٢٠٠١/٣٦) الصادر بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٧ قد حظر جمع الأموال النقدية وقصر ذلك على بيت الزكاة والأمانة العامة للأوقاف .

ومن ثم يرجى التكرم بالتعميم على سائر البنوك المحلية والجهات المالية الأخرى الخاضعة لإشراف مصرفكم الموقر بعدم قبول إيداع أية أموال تبرعات نقدية من قبل المبرات الخيرية في حساباتها المصرفية، إلا بموجب موافقة كتابية مسبقة من الوزارة، تحقيقاً للمصلحة العامة .

شاكرين لكم حسن تعاونكم ،،،

واقبلوا خالص التحية ،،،،

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

٣٦ - متفرقة أخرى .

ب-ب - تعميم بشأن عدم قبول إيداع أية أموال نقدية من قبل المبرات الخيرية في حساباتها المصرفية إلا بموجب موافقة كتابية مسبقة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

المحافظ

التاريخ : ٢٢ ذو الحجة ١٤٣٦ هـ

الموافق : ٥ أكتوبر ٢٠١٥ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

” تعميم إلى جميع البنوك المحلية “

إحاقاً لتعميمي بنك الكويت المركزي المؤرخين ٢٠١٤/٤/١٧ و ٢٠١٥/٥/١٠ بشأن عدم قبول إيداع أية أموال نقدية من قبل المبرات الخيرية في حساباتها المصرفية إلا بموجب موافقة كتابية مسبقة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

تجدون مرفقاً نسخة من كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المؤرخ ٢٠١٥/٩/١٧، والذي تضمن قائمة بالجمعيات الخيرية التي سبق التصريح لها من قبل الوزارة بفتح حسابات مصرفية بأسمائها لدى البنوك والتعامل عليها بالإيداعات النقدية.

وعليه، يرجى إتخاذ ما يلزم لتنفيذ ما جاء في الكتاب المرفق، وفي حال وجود أي استفسار لديكم، يمكنكم التواصل مباشرة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في هذا الشأن.

ومع أطيب التمنيات ،،،

المحافظ

د. محمد يوسف الهاشل

وكيل الوزارة

التاريخ : ١٧ سبتمبر ٢٠١٥ م

السيد / يوسف جاسم العبيد المحترم ،

نائب محافظ بنك الكويت المركزي

تحية طيبة وبعد ،

إلحاقاً لكتابنا السابق المؤرخ في ٢٦/٤/٢٠١٥ بشأن قبول الإيداعات النقدية من الجمعيات الخيرية، وحيث أن الوزارة قامت بإشهار جمعيات نفع عام ذات طابع خيري جديدة في الآونة الأخيرة وذلك بموجب أحكام القانون رقم ١٩٦٢/٢٤ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والبالغ عددها ٦ جمعيات خيرية.

تحيطكم الوزارة علماً بأن إجمالي الجمعيات الخيرية المشهورة من قبل الوزارة تبلغ ١٦ جمعية خيرية مرفق كشف بأسمائهم، علماً بأن كتاب الوزارة السابق بخصوص تحريك وتفعيل واستقبال الإيداعات النقدية والخاص بجمعية المنابر القرآنية للعلم والإحاطة فقط .

واقبلوا خالص التحية ،،،

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

أسماء الجمعيات الخيرية العاملة بدولة الكويت

م	اسم الجمعية الخيرية	ملاحظات
١	جمعية إحياء التراث الإسلامي	
٢	جمعية النجاة الخيرية	
٣	جمعية صندوق إعانة المرضى	
٤	جمعية التكافل لرعاية السجناء	
٥	جمعية الثقلين الإجتماعية الخيرية	
٦	جمعية الإصلاح الاجتماعي	
٧	جمعية الشيخ عبدالله النوري	
٨	الجمعية الكويتية للعلوم الإسلامية	
٩	جمعية بشائر الخير	
١٠	جمعية العون المباشر	
١١	الجمعية الكويتية للإغاثة	
١٢	جمعية الإغاثة الإنسانية	
١٣	الجمعية الخيرية للتضامن الاجتماعي	
١٤	جمعية البيان للتنمية المجتمعية	
١٥	جمعية القوافل الإنسانية الخيرية للإغاثة	
١٦	جمعية المنابر القرآنية	

٣٦ - متفرقة أخرى .

ج-ج - تعميم بشأن قائمة الجمعيات الخيرية التي سبق التصريح لها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بفتح حسابات مصرفية بأسمائها لدى البنوك والتعامل عليها بالإيداعات النقدية.

المحافظ

التاريخ : ١٧ رجب ١٤٤٠ هـ

الموافق : ٢٤ مارس ٢٠١٩ م

الأخ / رئيس مجلس الإدارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

تعميم رقم (٢/رب، رب أ/٣١/٤٣١٩/٢٠١٩)

إلى جميع البنوك الكويتية

بالإشارة إلى تعميم بنك الكويت المركزي الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٧ بشأن عرض الجزاءات على الجمعية العامة للبنك.

نود أن نؤكد على ضرورة الالتزام بتلاوة بيان الجزاءات (المالية وغير المالية) الذي يتم موافاة بنك الكويت المركزي به مرفقاً بطلب الموافقة على بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة، وذلك بصورة كاملة دون نقصان.

هذا ويتعين موافاتنا مع محضر اجتماع الجمعية العامة بقرص ممغنط (CD) يحتوي على تسجيل مرئي ومسموع لوقائع الاجتماع وما تضمنه من مناقشات وقرارات.

ومع أطيب التحيات ،،،

المحافظ

د. محمد يوسف الهاشل